القمـــة العالميـــة
لمجتمـــع المعلومـــات
جنيف 2003 – تونس 2005

الوثيقة WSIS-05/TUNIS/DOC/9(Rev.1)-A
15 فبراير 2006
الأصل: بالإنكليزية

الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

تقرير مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تونس، قصر المعارض بالكرم، 16-18 نوفمبر 2005

قائمة المحتويات

الصفحة

الفصل الأول	القرارات التي اعتمدتها القمة (مرحلة تونس)	2
الفصل الثاني	الحضور وتنظيم العمل	27
الفصل الثالث	المناقشة العامة	33
الفصل الرابع	اجتماعات المائدة المستديرة والفريق الرفيع المستوى	38
الفصل الخامس	تقرير لجنة أوراق الاعتماد	39
الفصل السادس	تقارير من اجتماعات أصحاب المصلحة	43
الفصل السابع	اعتماد "التزام تونس"	45
الفصل الثامن	اعتماد "برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات"	47
الفصل التاسع	اعتماد مشروع تقرير مرحلة تونس من القمة	48
الفصل العاشر	اختتام مرحلة تونس من القمة	49
الملحق 1	قائمة الوثائق المعروضة على القمة	50
الملحق 2 ألف	المائدة المستديرة الأولى	51
الملحق 2 باء	المائدة المستديرة الثانية	54
الملحق 2 جيم	الفريق الرفيع المستوى: "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية"	57

الفصل الأول

القرارات التي اعتمدتها القمة (مرحلة تونس)

ألف– التزام تونس

اعتمدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مرحلة تونس، في جلستها العامة الثامنة المعقودة في 18 نوفمبر 2005، الوثيقة التالية (WSIS-05/TUNIS/DOC/7):

التزام تونس

1. **نحن ممثلي شعوب العالم**، وقد اجتمعنا في تونس في الفترة من 16-18 نوفمبر 2005 في هذه المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات لنؤكد من جديد دعمنا الثابت لإعلان المبادئ وخطة العمل المعتمدين في المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف في ديسمبر 2003.

2. **نؤكد من جديد** رغبتنا والتزامنا ببناء مجتمع معلومات جامع وذي توجه تنموي ويضع البشر في صميم اهتمامه، يقوم على أساس أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتعددية والاحترام الكامل والالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حتى يتسنى للناس في كل مكان إنشاء المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستعمالها والمشاركة بها وتبادلها، كي يحققوا إمكاناتهم بالكامل ويبلغوا الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

3. **ونؤكد من جديد** الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة، وترابطها وتآزرها، بما فيها الحق في التنمية، وفقاً لما يجسده إعلان فيينا. **ونؤكد أيضاً** من جديد أن الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، كلها يرتبط أحدها بالآخر ويعزز أحدها الآخر. **كما نؤكد تصميمنا** على تعزيز احترام سيادة القانون في الأمور الدولية والوطنية.

4. **نؤكد من جديد** على الفقرات 4 و5 و55 من إعلان مبادئ جنيف **ونعترف** بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والمعارف والأفكار أساسية في مجتمع المعلومات، وأن هذه الحريات تعود بالنفع على التنمية.

5. إن قمة تونس تمثل فرصة فريدة لإذكاء الوعي بما تجلبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من فوائد للإنسانية وبما يمكنها إحداثه من تحول في الأنشطة البشرية والتفاعل بين البشر وفي حياتهم وبذلك تسهم في زيادة الثقة في المستقبل.

6. وهذه القمة هي مرحلة هامة لانطلاق جهود العالم لاستئصال الفقر وتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أنشأنا بموجب قراراتنا في جنيف صلة وثيقة طويلة الأجل بين عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وغيرها من المؤتمرات والقمم الكبرى للأمم المتحدة ذات العلاقة. **وندعو** الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية إلى الالتقاء على هدف تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان المبادئ وخطة العمل المعتمدين في جنيف. وفي هذا السياق فإن نتائج اجتماع القمة العالمية لسنة 2005 المختتم بالتو بشأن استعراض تنفيذ إعلان الألفية تتسم بأهمية خاصة.

7. **ونؤكد من جديد الالتزامات التي تعهدنا بها في جنيف** والانطلاق منها إلى مرحلة تونس بالتركيز على الآليات المالية اللازمة لسد الفجوة الرقمية، وعلى إدارة الإنترنت والمسائل المتصلة بها، وكذلك على متابعة وتنفيذ مقررات جنيف وتونس، وفقاً لما يشير إليه برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات.

8. وإذ نؤكد من جديد على الأدوار والمسؤوليات الهامة لجميع أصحاب المصلحة كما جاء في الفقرة 3 من خطة عمل جنيف، **فإننا نقر** بالدور الرئيسي والمسؤوليات الرئيسية للحكومات في مجريات القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

9. **ونؤكد من جديد تصميمنا** على السعي لكفالة تمكن كل شخص من الاستفادة من الفرص التي يمكن أن تنشأ عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونذكر بأن الحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ينبغي أن تعمل يداً بيد من أجل: تحسين النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وتكنولوجياتها وكذلك إلى المعلومات والمعارف، وبناء الطاقات وزيادة الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتهيئة بيئة تمكينية على جميع المستويات، وتطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع فيها، ورعاية التنوع الثقافي واحترامه، والاعتراف بدور وسائط الإعلام، ومعالجة الأبعاد الأخلاقية في مجتمع المعلومات، وتشجيع التعاون الدولي والإقليمي. **ونؤكد** أن هذه المبادئ أساسية لبناء مجتمع معلومات جامع تستند صياغته إلى إعلان مبادئ جنيف.

10. **وندرك** أن النفاذ إلى المعلومات والمشاركة في المعرفة وفي إنشائها هي أمور تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن ثم تساعد جميع البلدان على الوصول إلى الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن الإسراع في هذه العملية بإزالة الحواجز أمام النفاذ إلى المعلومات للجميع بشكل شامل ومنصف ويسير التكلفة. **ونؤكد** على ضرورة إزالة العوائق أمام سد الفجوة الرقمية خاصة تلك الحواجز التي تعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان ورفاه شعوبها، بشكل كامل، وخاصة في البلدان النامية.

11. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد هيأت إمكانية مشاركة مجموعات من السكان أكبر بكثير من أي وقت مضى في اللحاق بركب المعرفة الإنسانية وتقاسمها وتوسيع قاعدتها، وزيادة نموها في جميع مجالات المساعي الإنسانية وكذلك تطبيقها في التعليم والصحة والعلوم. وتنطوي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إمكانات هائلة لتوسيع النفاذ إلى نوعيات عالية من التعليم ودعم محو الأمية والتعليم الأولي للجميع، وتسهيل عملية التعلم نفسها وبالتالي إرساء القواعد الأساسية لمجتمع معلومات ومعارف واقتصاد يقوم على المعرفة، بشكل مفتوح وجامع، وذي توجه تنموي يحترم التعدد الثقافي واللغوي.

12. **ونؤكد** أن تبني المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات له دور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن أن تؤدي آثار النمو وزيادة الإنتاجية الناتجة عن استثمارات حسنة التنفيذ في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى زيادة التجارة وتحسين فرص العمل وزيادتها. ولهذا فإن كلاً من تطوير المؤسسات وسياسات سوق العمل له دور حاسم في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. **وندعو** الحكومات والقطاع الخاص إلى تعزيز قدرات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لأن هذه المؤسسات توفر أكبر عدد من الوظائف في معظم الاقتصادات. **وسنعمل معاً**، مع جميع أصحاب المصلحة، على وضع السياسات اللازمة والأطر القانونية والتنظيمية الضرورية لرعاية إقامة المشاريع، وخاصة للمؤسسات المتوسطة الحجم والصغيرة والمتناهية الصغر.

13. **ونقر أيضاً** بأن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون لها آثار إيجابية ضخمة كأداة من أدوات التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك فإن تهيئة بيئة تمكينية مناسبة على المستويين الوطني والدولي من شأنها أن تمنع تزايد الفروق الاجتماعية والاقتصادية وأن تقلل من اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى البلدان والمناطق والأفراد وكذلك بين الرجال والنساء.

14. **ونقر أيضاً** بأن من الضروري، بالإضافة إلى بناء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجود تأكيد مناسب على تنمية القدرات البشرية وعلى تهيئة تطبيقات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحتوى رقمي باللغات المحلية حيث يكون ذلك ممكناً من أجل الوصول إلى نهج شامل لبناء مجتمع معلومات عالمي.

15. وإذ نعترف بمبادئ النفاذ الشامل وغير التمييزي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع البلدان وبضرورة مراعاة مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد واحترام نواحي مجتمع المعلومات ذات التوجه التنموي، **فإننا نؤكد** على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أداة فعالة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والديمقراطية والتلاحم الاجتماعي والإدارة الرشيدة وحكم القانون، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن الاستفادة من تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات في تعزيز النمو الاقتصادي ونمو المؤسسات. وندرك أن النهوض بالبنية التحتية وبناء القدرات البشرية وأمن المعلومات وأمن الشبكات كلها أمور حيوية في تحقيق هذه الغايات. **ونعترف كذلك** بضرورة المواجهة الفعالة للتحديات والتهديدات الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض لا تتفق مع أهداف حفظ الاستقرار الدولي والأمن الدولي وبأنها يمكن أن تؤثر تأثيراً سيئاً على تكامل البنية التحتية في داخل الدول، مما يؤثر على أمن تلك الدول. لذلك من الضروري أن نعمل على منع إساءة استخدام موارد المعلومات وتكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية وإرهابية، وذلك مع احترام حقوق الإنسان.

16. **ونلتزم أيضاً** بتقييم ومتابعة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية آخذين بعين الاعتبار اختلاف مستويات التنمية لكي يمكن بلوغ الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات.

17. **ونحث الحكومات** على أن تقوم، باستخدام إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بإقامة أنظمة عامة للمعلومات بشأن القوانين والقواعد، وأن تعمل على انتشار نقاط النفاذ العمومي وعلى إتاحة هذه المعلومات على نطاق واسع.

18. **وسنسعى** دون كلل لتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومنصفاً ويسير التكلفة من أي مكان، بما في ذلك النفاذ إلى التصاميم العالمية والتكنولوجيات المساعدة، لجميع البشر، خاصة ذوي الإعاقة، لضمان التوزيع العادل لفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المجتمعات وفي داخلها ولسد الفجوة الرقمية من أجل خلق فرص رقمية للجميع واستفادة الجميع من المزايا التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية.

19. ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير التي تكفل لجميع بلدان العالم نفاذاً منصفاً ويسير التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى تعم فوائدها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الجميع وحتى نتمكن من سد الفجوة الرقمية فعلاً.

20. ولتحقيق هذه الغاية **سنولي اهتماماً خاصاً** للاحتياجات الخاصة للفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع بما في ذلك المهاجرون والأشخاص المشردون داخلياً واللاجئون والعاطلون عن العمل والفئات المحرومة والأقليات والسكان الرحل والمسنون وذوو العاهات.

21. ولتحقيق هذه الغاية **سنولي اهتماماً خاصاً** للاحتياجات الخاصة لشعوب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول وأقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والأراضي الواقعة تحت الاحتلال والبلدان الخارجة من صراعات أو كوارث طبيعية.

22. يجب في تطوير مجتمع المعلومات أن تولى عناية خاصة إلى الأوضاع الخاصة للسكان الأصليين وإلى الحفاظ على تراثهم وثقافاتهم الموروثة.

23. **ونعترف** بوجود فجوة جنسانية في داخل الفجوة الرقمية في المجتمع **ونؤكد من جديد التزامنا** بتمكين المرأة وبالمساواة بين الجنسين من أجل التغلب على تلك الفجوة. **وندرك كذلك** أن المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات لا غنى عنها لضمان أن يكون مجتمع المعلومات جامعاً ومن أجل احترام حقوق الإنسان في مجتمع المعلومات. **ونشجع** جميع أصحاب المصلحة على مساندة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والمساهمة في تشكيل جميع نواحي مجتمع المعلومات على الصُعد الدولية والإقليمية والوطنية.

24. **ونعترف** بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حماية الأطفال وفي تعزيز نموهم. **وسنعمل على تكثيف العمل** من أجل حماية الأطفال من الاستغلال والدفاع عن حقوقهم في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. **ونؤكد** في هذا الصدد أن مصالح الأطفال هي من أهم الاعتبارات.

25. **ونؤكد من جديد التزامنا** بتمكين الشباب باعتبارهم من أهم المساهمين في بناء مجتمع المعلومات الجامع. **وسنعمل على أن يشارك** الشباب بنشاط في برامج التنمية المبتكرة التي تقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى توسيع الفرص أمامهم للاندماج في عمليات الاستراتيجيات الإلكترونية.

26. **ونعترف** بأهمية المحتوى الخلاق والتطبيقات المبتكرة في التغلب على الفجوة الرقمية والإسهام في تحقيق أهداف وغايات التنمية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

27. **وندرك** أن تحقيق النفاذ المنصف والمستدام إلى المعلومات يتطلب تنفيذ استراتيجيات لحفظ المعلومات الرقمية التي تتولد عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المدى الطويل.

28. **ونؤكد من جديد رغبتنا** في بناء شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير تطبيقاتها في شراكة مع القطاع الخاص، على أساس معايير مفتوحة أو صالحة للتشغيل البيني ومحتملة التكاليف ومتاحة للجميع، وميسرة في كل مكان وفي كل وقت، لأي شخص وباستعمال أي جهاز، مما يؤدي إلى شبكة في متناول الجميع فعلاً.

29. **نحن مقتنعون** بأنه في وسع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية والمستعملين استخدام مختلف التكنولوجيات ونماذج الترخيص، بما في ذلك المطورة منها بموجب تراخيص ملكية والمطورة في إطار المصدر المفتوح والنفاذ الحر، كل حسب اهتماماته، مع ضرورة تأمين خدمات يعتمد عليها وبرامج فعالة لصالح شعوبها. ومع مراعاة أهمية البرمجيات ذات الملكية في السوق في مختلف البلدان **فإننا نكرر** تأكيدنا على ضرورة تشجيع وتعزيز التعاون في مجال تطوير المنصات الصالحة للتشغيل البيني والبرمجيات الحرة ذات المصدر المفتوح بطرق تستفيد من إمكانات جميع نماذج البرمجيات، وخصوصاً في مجالات التعليم والعلوم وبرامج الشمول الرقمي.

30. وإذ ندرك أن التخفيف من الكوارث يمكن أن يعزز كثيراً من جهود التنمية وتحقيق تنمية مستدامة والمساعدة على الحد من الفقر، **فإننا نكرر التزامنا** باستخدام طاقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكاناتها من خلال تأكيد ودعم التعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

31. **ونلتزم بالعمل معاً** من أجل تنفيذ جدول أعمال التضامن الرقمي، حسبما ورد في الفقرة 27 من خطة عمل جنيف. إن التنفيذ الكامل والسريع لجدول الأعمال هذا مع ضمان الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، يتطلب على وجه الخصوص حلاً عاجلاً وفعالاً وشاملاً ودائماً لمشكلة ديون البلدان النامية حسب الاقتضاء، وإلى نظام تجارة عالمي متعدد الأطراف يقوم على أساس حكم القانون والانفتاح وعدم التمييز والإنصاف، يعمل في نفس الوقت على حفز التنمية على نطاق العالم، وتستفيد منه جميع البلدان في جميع مراحل التنمية، كما يتطلب التوصل إلى مناهج وآليات دولية محددة لزيادة التعاون الدولي والمساعدة الدولية من أجل سد الفجوة الرقمية، وتنفيذ هذه المناهج والآليات بفعالية.

32. **ونلتزم كذلك** بتشجيع شمول مجتمع المعلومات لجميع الشعوب من خلال تطوير واستعمال اللغات المحلية و/أو لغات الشعوب الأصلية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. **وسنواصل** جهودنا من أجل حماية وتعزيز التنوع الثقافي، والهويات الثقافية، في داخل مجتمع المعلومات.

33. **ونعترف** بأنه مع أن التعاون التقني يمكن أن يقوم بدور مساعد فإن بناء القدرات على جميع المستويات هو المطلوب لضمان إتاحة الخبرة المؤسسية والفردية المطلوبة.

34. **ونحن ندرك الحاجة بل ونسعى إلى** تعبئة الموارد البشرية والمالية وفقاً للفصل الثاني من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات من أجل التمكن من زيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وتحقيق الخطط القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل المكرسة لبناء مجتمع المعلومات كمتابعة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتنفيذها.

35. **وندرك** الدور الرئيسي للسياسة العامة في وضع الإطار العام الذي يتم فيه تعبئة الموارد.

36. **ونقدر** إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز السلم ومنع الصراعات التي تؤثر تأثيراً سيئاً على تحقيق الأهداف الإنمائية وغيرها. ويمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحديد مواضع الصراع عن طريق نظم الإنذار المبكر من أجل منع الصراعات والعمل على حلها سلمياً ومساندة العمل الإنساني بما في ذلك حماية المدنيين في الصراعات المسلحة وتيسير مهمة بعثات حفظ السلام والمساعدة في بناء السلم والتعمير بعد الصراع.

37. **ونحن مقتنعون** بأن من الممكن تحقيق أهدافنا من خلال المشاركة والتعاون والشراكة بين الحكومات وسائر أصحاب المصلحة، أي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، وأنه لا غنى عن التعاون الدولي والتضامن على جميع المستويات لكي تعم منافع مجتمع المعلومات الجميع.

38. ولن تتوقف **جهودنا** بانتهاء القمة، ذلك أن بروز مجتمع المعلومات العالمي الذي نسعى جميعاً إلى تحقيقه يوفر فرصاً متزايدة لجميع الشعوب ولإقامة مجتمع عالمي جامع لم يكن من السهل تصوره قبل سنوات قليلة. **ويجب أن نسخّر** هذه الفرص المتاحة اليوم وأن ندعم تطورها وتقدمها.

39. **ونؤكد من جديد** عزمنا الثابت على تقديم وتنفيذ استجابة فعالة ومستدامة للتحديات والفرص المتمثلة في بناء مجتمع معلومات عالمي حقيقي يستفيد منه جميع الشعوب.

40. **ونؤمن إيماناً راسخاً** بالتنفيذ الكامل والآني للمقررات التي اتخذناها في جنيف وتونس، على النحو المبين في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات.

بـــاء– برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات

اعتمدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مرحلة تونس، في جلستها العامة الثامنة المعقودة في 18 نوفمبر 2005، الوثيقة التالية (WSIS-05/TUNIS/DOC/6(Rev.1)):

برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات

مقدمـــة

1. **نعترف** بأن الوقت قد حان للتحرك قُدماً من المبادئ إلى العمل آخذين بعين الاعتبار العمل الجاري في تنفيذ خطة عمل جنيف وتعيين المجالات التي حققت تقدماً أو التي تشهد تقدماً أو التي لم تنجز بعد.

2. **نؤكد من جديد الالتزامات** التي تعهدنا بها في جنيف وننطلق على أساسها في تونس بالتركيز على الآليات المالية لسد الفجوة الرقمية وعلى إدارة الإنترنت والمسائل المتصلة بها وكذلك على تنفيذ مقررات جنيف وتونس ومتابعتها.

الآليات المالية لمواجهة تحديات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

3. **نشكر** الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده في إنشاء فريق المهام المعني بالآليات المالية ونشيد بأعضاء الفريق لجهودهم في إعداد التقرير.

4. **ونذكّر** بأن ولاية فريق المهام هي القيام باستعراض دقيق لكفاية الآليات المالية القائمة في مواجهة تحديات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

5. يوضّح تقرير فريق المهام تعقّد الآليات القائمة في القطاعين العام والخاص التي تتيح التمويل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. ويحدد التقرير مجالات يمكن فيها تحسين هذه الآليات ويمكن فيها للبلدان النامية وشركائها في التنمية إعطاء أولوية أعلى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

6. واستناداً إلى خلاصة استعراض التقرير **نظرنا في** التحسينات والابتكارات في الآليات المالية، بما فيها إنشاء صندوق تضامن رقمي يتم تمويله بالتبرعات، كما جاء في إعلان المبادئ الصادر عن القمة في جنيف.

7. **ونعترف** بوجود الفجوة الرقمية وبالتحديات التي تثيرها أمام بلدان كثيرة تضطر إلى الاختيار بين الكثير من الأهداف الإنمائية المتنافسة في تخطيطها للتنمية وفي المتطلبات المتنافسة على أموال التنمية في مواجهة شح الموارد.

8. **ونعترف** بحجم المشكلة التي ينطوي عليها سد الفجوة الرقمية، وهو ما يتطلب استثمارات كافية ومستدامة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، وفي بناء القدرات ونقل التكنولوجيا على مدى سنوات كثيرة قادمة.

9. **ونهيب بالمجتمع الدولي** أن يعزز نقل التكنولوجيا بشروط يُتفق عليها، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن يعتمد سياسات وبرامج تهدف إلى مساعدة البلدان النامية في الانتفاع بالتكنولوجيا في سعيها لتحقيق التنمية عن طريق الاستعانة بوسائل عدة من بينها التعاون التقني وبناء القدرة العلمية والتكنولوجية، وذلك في إطار جهودنا المبذولة من أجل سد الفجوة الرقمية والفجوة الإنمائية.

10. **ونعترف** بأن الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، تنطوي على أهمية جوهرية، وأن توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية هو الأساس الذي يُرتكز عليه في السعي لإقامة آليات مالية كافية وملائمة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وفقاً لجدول أعمال التضامن الرقمي الوارد في خطة عمل جنيف.

11. **ونعترف ونقر** بالاحتياجات التمويلية الخاصة والمحددة للعالم النامي، كما جاء في الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف*، الذي يواجه تحديات عديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالحاجة الشديدة إلى التركيز على احتياجاته الخاصة من التمويل لإحراز الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

12. **ونحن متفقون** على أن تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية يتعين أن يوضع في سياق الأهمية المتزايدة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا لمجرد كونها وسيطاً للاتصال ولكن أيضاً بوصفها عاملاً يمكّن من تحقيق التنمية وأداة لبلوغ الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

13. كان تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معظم البلدان النامية يرتكز في الماضي على الاستثمارات العامة. وحدث مؤخراً تدفق استثمارات كثيرة حظيت مشاركة القطاع الخاص فيها بالتشجيع، استناداً إلى أساس تنظيمي سليم، وتنفيذ سياسات عامة ترمي إلى سد الفجوة الرقمية.

---

* على سبيل الإحالة، تنص الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف على ما يلي:
ونواصل توجيه اهتمام خاص إلى الاحتياجات التي تنفرد بها شعوب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان والأراضي الخاضعة للاحتلال والبلدان الخارجة من الصراعات والبلدان والمناطق ذات الاحتياجات الخاصة وكذلك الظروف التي تشكل تهديدات خطيرة للتنمية، كالكوارث الطبيعية.

14. **ونشعر بتشجيع كبير** لأن خطى التقدم المحرزة في تكنولوجيا الاتصالات، وشبكات المعطيات عالية السرعة تزيد باستمرار من الإمكانيات المتوفرة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، للمشاركة في سوق عالمية للخدمات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس ما تتمتع به من مزايا نسبية. وتتيح هذه الفرص البازغة أساساً تجارياً قوياً للاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان. وينبغي للحكومات، بناء على ذلك، أن تتخذ تدابير، في إطار السياسات الإنمائية الوطنية، لتهيئ بيئة تمكينية وتنافسية للاستثمارات اللازمة في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تطوير خدمات جديدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول أن تطبق سياسات وتدابير من شأنها ألاَّ تثبط أو تعوق أو تمنع المشاركة المستمرة لهذه البلدان في السوق العالمية للخدمات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

15. **ونلاحظ** التحديات الكثيرة التي تواجه توسيع نطاق المحتوى المعلوماتي المفيد الذي يمكن النفاذ إليه في العالم النامي، ونلاحظ بصفة خاصة أن مسألة تمويل مختلف أشكال المحتوى والتطبيقات تتطلب اهتماماً جديداً، لأن هذا المجال كثيراً ما أغفل نتيجة للتركيز على البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

16. **ونعترف** بأن جذب الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتوقف بصورة حاسمة على وجود بيئة تمكينية تشمل الإدارة السليمة على جميع المستويات، بما في ذلك وجود سياسة عامة وإطار تنظيمي داعمين ويتسمان بالشفافية وبتشجيع المنافسة، على نحو يعبّر عن الواقع الوطني.

17. **ونسعى** للدخول في حوار نشيط استباقي حول المسائل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والإدارة السليمة للشركات عبر الوطنية، ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، وذلك في إطار جهودنا المبذولة من أجل سد الفجوة الرقمية.

18. **ونؤكد** على أن قوى السوق وحدها لا تستطيع أن تضمن المشاركة الكاملة للبلدان النامية في السوق العالمية للخدمات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك **نشجع** تعزيز التعاون والتضامن الدوليين بغية تمكين جميع البلدان، لا سيما البلدان المذكورة في الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف، من تنمية البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المستندة إلى هذه التكنولوجيا بحيث تكون قابلة للاستمرار وقادرة على المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي.

19. **ونعترف** أن القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، يضطلع بدور هام في تمويل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان كثيرة، وأن التمويل المحلي يجري تدعيمه من خلال التدفقات بين الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب.

20. **ونعترف** بأنه نتيجة لزيادة تأثير استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البنية التحتية، فإن الجهات المانحة العامة، الثنائية منها ومتعددة الأطراف، تقوم بإعادة توجيه موارد عامة إلى أهداف إنمائية أخرى، مثل الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر والبرامج ذات الصلة، وإلى إصلاحات السياسة العامة ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب الأنشطة الإنمائية وإلى تنمية القدرات. **ونشجع** جميع الحكومات على إعطاء أولوية ملائمة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التكنولوجيا التقليدية للمعلومات والاتصالات مثل البث الإذاعي والتلفزيوني. **ونشجع أيضاً** المؤسسات متعددة الأطراف والجهات المانحة العامة الثنائية على النظر أيضاً في تقديم المزيد من الدعم المالي لمشاريع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء كانت مشاريع إقليمية أو مشاريع وطنية على نطاق كبير ولأغراض تنمية القدرات ذات الصلة. وينبغي لها أن تنظر في انسجام مساعداتها واستراتيجيات شراكاتها مع الأولويات التي تحددها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية بما في ذلك استراتيجياتها للحد من الفقر.

21. **ونعترف** بأن التمويل العام يؤدي دوراً حاسماً في تأمين نفاذ المناطق الريفية والسكان المحرومين إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها بمن فيهم سكان الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية.

22. **ونلاحظ** أن الاحتياجات في مجال بناء القدرات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل أولوية عالية في جميع البلدان النامية، وأن مستويات التمويل الحالية ليست كافية لتلبية هذه الاحتياجات، على الرغم من وجود آليات تمويلية كثيرة مختلفة داعمة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

23. **ونعترف** بوجود عدد من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الموارد المالية، وهي مجالات لم تلق اهتماماً كافياً حتى الآن في النهج الحالية لتمويل تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

وتشمل هذه المجالات:

أ) البرامج والمواد والأدوات ومبادرات التمويل التعليمي والتدريب المتخصص اللازمة لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيما للعاملين في الهيئات التنظيمية وسائر العاملين في القطاع العام ومنظماتهم؛

ب) النفاذ إلى الاتصالات والتوصيل بخدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية النائية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وغير ذلك من الأماكن التي تثير ظروفها تحديات تكنولوجية وسوقية فريدة؛

ج) البنية التحتية الرئيسية الإقليمية والشبكات الإقليمية، ونقاط النفاذ الإقليمية إلى الشبكات والمشروعات الإقليمية المتعلقة بها، لربط الشبكات عبر الحدود وفي المناطق الضعيفة اقتصادياً، والتي قد تتطلب سياسات منسقة، بما في ذلك الأطر القانونية والتنظيمية والمالية والتمويل الأولي، والاستفادة من مشاركة التجارب وأفضل الممارسات؛

د) قدرة النطاق العريض لتسهيل تقديم طائفة أوسع من الخدمات والتطبيقات، وحفز الاستثمار وتوفير النفاذ إلى الإنترنت بأسعار معقولة للمستعملين الحاليين والجدد؛

هـ) تنسيق المساعدة، حسبما يكون ذلك ملائماً، إلى البلدان المشار إليها في الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة، وذلك لتحسين الفعالية وتخفيض تكاليف المعاملات المالية المرتبطة بتوصيل دعم الجهات المانحة الدولية؛

و) تطبيقات ومحتويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر وفي برامج التنمية القطاعية لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والبيئة؛

وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى النظر في المسائل التالية ذات الصلة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والتي لم تحظ بعناية كافية:

ز) استدامة المشروعات المتعلقة بمجتمع المعلومات مثل صيانة البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ح) الاحتياجات الخاصة للمشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مثل الاحتياجات التمويلية؛

ط) التنمية المحلية وتصنيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجياتها في البلدان النامية؛

ي) الاضطلاع بأنشطة في مجال الإصلاح المؤسسي المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين القدرة في مجال الأطر القانونية والتنظيمية؛

ك) تحسين الهياكل التنظيمية وإحداث تغييرات في إجراءات الأعمال التجارية بغية تعظيم تأثير وفعالية مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشروعات الأخرى التي تتضمن مكونات مهمة من هذه التكنولوجيا؛

ل) الحكومة المحلية ومبادرات المجتمعات المحلية التي تقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المجتمعات المحلية في مجالات مثل التعليم والصحة ودعم سبل المعيشة.

24. ونحن إذ نعترف بأن المسؤولية المركزية عن تنسيق برامج التمويل العام والمبادرات العامة لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إنما تقع على عاتق الحكومات، **نوصي** بإدخال مزيد من التنسيق عبر القطاعات وعبر المؤسسات، سواء من جانب المانحين أو المتلقين داخل الإطار الوطني.

25. ينبغي للمصارف والمؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف النظر في تطويع آلياتها الحالية، وتصميم آليات جديدة عند الحاجة، لتلبية المتطلبات الوطنية والإقليمية بشأن تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

26. **ونقر** بالشروط الأساسية التالية لتحقيق النفاذ المنصف والشامل إلى الآليات المالية وتحسين الاستفادة منها:

أ) وضع سياسات وحوافز تنظيمية تهدف إلى تحقيق النفاذ الشامل وجذب استثمارات القطاع الخاص؛

ب) تحديد وإقرار الدور الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي صياغتها، عند الاقتضاء، بالاقتران بالاستراتيجيات الإلكترونية؛

ج) تطوير القدرة المؤسسية والتنفيذية لدعم استعمال صناديق الخدمة الشاملة/النفاذ الشامل الوطنية ومواصلة دراسة هذه الآليات وسائر الآليات التي تهدف إلى تعبئة الموارد المحلية؛

د) تشجيع تطوير المعلومات والتطبيقات والخدمات ذات الصلة بالواقع المحلي والتي تعود بالفائدة على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول؛

ه) دعم التوسع في البرامج الرائدة الناجحة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

و) دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة كأولوية أولى وكمجال حاسم مستهدَف للتدخلات الإنمائية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ز) بناء الموارد البشرية والقدرات المؤسسية (المعارف) على كل مستوى لتحقيق أهداف مجتمع المعلومات وخاصة في القطاع العام؛

ح) تشجيع كيانات قطاع الأعمال للمساعدة على الإسراع في توسيع الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دعم الصناعات الإبداعية والمنتجين المحليين للمحتوى الثقافي والتطبيقات، والأعمال التجارية الصغيرة؛

ط) تقوية القدرات من أجل تعزيز إمكانات استغلال الأموال المضمونة واستخدامها استخداماً فعالاً.

27. **نوصي** بإدخال تحسينات وابتكارات في آليات التمويل القائمة، تشمل ما يلي:

أ) تحسين الآليات المالية لتحقيق كفاية الموارد المالية، وتيسير التنبؤ بها وضمان استدامتها، ويفضل أن تكون غير مقيدة؛

ب) تدعيم أواصر التعاون الإقليمي وإنشاء شراكات بين العديد من أصحاب المصلحة، لا سيما من خلال وضع حوافز لإنشاء البنية التحتية الأساسية الإقليمية؛

ج) توفير النفاذ بتكلفة ميسرة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التدابير التالية:

'1' تخفيض التكاليف الدولية للإنترنت التي يفرضها مقدمو خدمات الشبكة الأساسية، ودعم إنشاء وتطوير البنى التحتية الأساسية الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونقاط تبادل الإنترنت لتخفيض تكاليف التوصيل البيني وتوسيع النفاذ إلى الشبكة، ضمن جملة تدابير أخرى؛

'2' تشجيع الاتحاد الدولي للاتصالات على مواصلة دراسة مسألة التوصيل الدولي للإنترنت (IIC) باعتبارها مسألة عاجلة لوضع توصيات ملائمة؛

د) تنسيق البرامج بين الحكومات والجهات المالية الكبرى للتخفيف من مخاطر الاستثمارات وتكاليف المعاملات التجارية على المشغلين الذين يدخلون في قطاعات تسويقية أقل جاذبية مثل المناطق الريفية ومنخفضة الدخل؛

هـ) المساعدة على الإسراع بوضع أدوات مالية محلية بما في ذلك دعم الأدوات المحلية للتمويل متناهي الصغر والحاضنات التجارية الصغيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدوات الائتمان الحكومي وآليات المزاد العلني العكسية ومبادرات إقامة الشبكات القائمة على المجتمعات المحلية والتضامن الرقمي وغيرها من الابتكارات والتجديدات؛

و) تحسين القدرة على النفاذ إلى التسهيلات التمويلية بغية تسريع وتيرة تمويل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، بما في ذلك تشجيع التدفقات بين الشمال والجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب؛

ز) ينبغي للمنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية أن تنظر في جدوى إنشاء منتدى افتراضي لتبادل المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة بشأن المشروعات المحتملة ومصادر التمويل والآليات المالية المؤسسية؛

ح) تمكين البلدان النامية من زيادة قدرتها على توليد أموال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستحداث أدوات مالية جديدة ملائمة لاقتصاداتها بما في ذلك الصناديق الاستئمانية ورأس المال المبدئي؛

ط) حث جميع البلدان على بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب توافق آراء مونتيري؛

ي) ينبغي للمنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية أن تنظر في التعاون فيما بينها تعزيزاً لقدراتها على الاستجابة السريعة بغية دعم البلدان النامية التي تلتمس المساعدة في مجال سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ك) تشجيع زيادة المساهمات الطوعية؛

ل) الاستخدام الفعّال، حسب الاقتضاء، لآليات تخفيف الديون كما جاء في خطة عمل جنيف، بما في ذلك إلغاء الديون، ومقايضة الديون، لاستخدامها في تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض المشروعات الإنمائية، بما في ذلك المشروعات المندرجة في إطار استراتيجيات الحد من الفقر.

28. **ونرحّب بإنشاء صندوق التضامن الرقمي** في جنيف بوصفه آلية مالية مبتكرة ذات طبيعة طوعية وهو مفتوح لأصحاب المصلحة المعنيين ويستهدف تحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية للعالم النامي بالتركيز أساساً على الاحتياجات المحددة والملحة على المستوى المحلي والسعي إلى الحصول على موارد طوعية جديدة للتمويل "التضامني". ويمثل صندوق التضامن الرقمي تكملة للآليات القائمة لتمويل مجتمع المعلومات، والتي ينبغي مواصلة استخدامها استخداماً كاملاً لتمويل نمو البنية التحتية والخدمات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إدارة الإنترنت

29. **نحن نؤكد من جديد على المبادئ** التي أعلنت في مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في ديسمبر 2003، من أن الإنترنت قد أصبحت مرفقاً عالمياً متاحاً للجمهور، وأن إدارة الإنترنت ينبغي أن تكون في صلب المسائل التي يضمها جدول أعمال مجتمع المعلومات؛ وينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت متعددة الأطراف، وشفافة وديمقراطية، وبمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد، وأن تيسر النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وآمناً للإنترنت مع مراعاة التعدد اللغوي.

30. **نحن ندرك** أن الإنترنت، التي هي عنصر مركزي في بنية مجتمع المعلومات، قد تطورت من كونها مرفقاً بحثياً وأكاديمياً إلى أن أصبحت مرفقاً عالمياً في متناول الجميع.

31. **نحن نقر** بأن إدارة الإنترنت، حين تنفذ وفقاً لمبادئ جنيف، تشكل عنصراً أساسياً في مجتمع معلومات يضع البشر في صميم اهتمامه، ويشمل الجميع، ذي توجه تنموي، وغير تمييزي. كذلك نلتزم باستقرار وأمن الإنترنت باعتبارها مرفقاً عالمياً، وبضمان توفير الشرعية اللازمة لإدارتها، على أساس المشاركة الكاملة من جميع أصحاب المصلحة من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء في إطار أدوار ومسؤوليات كل منهم.

32. **ونشكر** الأمين العام للأمم المتحدة على إنشاء فريق العمل المعني بإدارة الإنترنت (WGIG). **ونوجه الشكر** لرئيس الفريق وأعضائه وللأمانة على ما قاموا به من عمل وعلى تقريرهم.

33. **ونحيط علماً** بتقرير فريق العمل المعني بإدارة الإنترنت الذي بذل قصارى جهده لوضع تعريف عملي لإدارة الإنترنت. فقد ساعد في تحديد عدد من قضايا السياسات العامة المتصلة بإدارة الإنترنت. كذلك فقد ساعد التقرير على زيادة فهمنا لأدوار ومسؤوليات الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، وغيرها من المحافل، كل بحسب دوره، وكذلك أدوار ومسؤوليات القطاع الخاص والمجتمع المدني في البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

34. إن التعريف العملي لإدارة الإنترنت هو تطوير وتطبيق من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل بحسب دوره، للمبادئ والمعايير والقواعد والأعراف المشتركة، وإجراءات اتخاذ القرارات ووضع البرامج التي تحدد شكل تطور الإنترنت واستعمالها.

35. **نحن نؤكد من جديد** أن إدارة الإنترنت تشمل مسائل تتصل بالسياسات التقنية والعامة على حد سواء وينبغي أن تضم جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية المعنية. ومن المعترف به في هذا الصدد:

أ) أن سلطة وضع السياسات العامة المتصلة بالإنترنت هي حق سيادي للدول، فهي التي تتمتع بالحقوق كما تقع عليها المسؤوليات في مجال قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت؛

ب) أن القطاع الخاص كان له دور مهم وينبغي أن يظل له دور مهم في تطوير الإنترنت، من الناحيتين التقنية والاقتصادية؛

ج) أن المجتمع المدني يقوم أيضاً بدور مهم في المسائل المتصلة بالإنترنت، وخصوصاً على مستوى المجتمعات المحلية، وينبغي له أن يواصل القيام بهذا الدور؛

د) أن المنظمات الدولية الحكومية كان لها دور في تسهيل تنسيق قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت، وينبغي لها أن تواصل القيام بهذا الدور؛

هـ) أن المنظمات الدولية كان لها أيضاً دور مهم في وضع المعايير التقنية المتصلة بالإنترنت، وفي وضع السياسات ذات الصلة، وينبغي لها أن تواصل القيام بهذا الدور.

36. **نحن نقدر** المساهمة القيمة التي تقدمها الأوساط الأكاديمية والفنية في مجموعات أصحاب المصلحة المذكورة في الفقرة 45 في تطوير وتشغيل الإنترنت والارتقاء بها.

37. **نحن نسعى إلى تحسين** التنسيق بين أنشطة المنظمات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية وغيرها من الهيئات المعنية بإدارة الإنترنت وتبادل المعلومات فيما بينها. وينبغي اتباع نهج تعدد أصحاب المصلحة، بقدر الإمكان، على جميع المستويات.

38. **نحن ندعو إلى** تعزيز وتقوية المؤسسات الإقليمية المتخصصة لإدارة موارد الإنترنت عملاً على ضمان حق كل منطقة في إدارة موارد الإنترنت الخاصة بها، والحفاظ في نفس الوقت على التنسيق العالمي في هذا المجال.

39. **نحن نسعى** إلى بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تعزيز أسس هذه الثقة. **ونحن نؤكد من جديد** ضرورة المضي، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، في تعزيز وتنمية وتنفيذ ثقافة عالمية للأمن السيبراني، كما ورد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 57/239، وفي قرارات بعض المحافل الإقليمية ذات الصلة. وتتطلب هذه الثقافة إجراءات وطنية ومزيداً من التعاون الدولي لتعزيز الأمن، والعمل في الوقت ذاته على النهوض بحماية المعلومات الشخصية وحماية الخصوصية والبيانات. وينبغي أن يعزِّز استمرار تنمية ثقافة الأمن السيبراني إمكانيات النفاذ والتجارة، وأن يراعي مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد وأن يحترم الجوانب الموجهة نحو التنمية في مجتمع المعلومات

40. **نحن نؤكد** على أهمية ملاحقة الجرائم السيبرانية قضائياً، بما فيها الجرائم السيبرانية التي تُرتكب ضمن ولاية قانونية ولكنها تؤثر على ولايات قانونية أخرى. **وندعو الحكومات** بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين إلى وضع التشريعات اللازمة للتحقيق في الجرائم السيبرانية وملاحقتها قضائياً، مع الاستفادة من الأطر القائمة، ومنها على سبيل المثال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 55/63 وقرارها 56/121 بشأن "مكافحة إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية" *واتفاقية المجلس الأوروبي بشأن الجرائم السيبرانية*.

41. **نحن مصممون على أن نتعامل بصورة فعالة** مع المشكلة الكبيرة والمتزايدة التي تثيرها الرسائل الاقتحامية وننوه بالأطر الحالية المتعددة الأطراف والمتعددة أصحاب المصلحة للتعاون الإقليمي والدولي بشأن الرسائل الاقتحامية، ومنها على سبيل المثال استراتيجية مكافحة الرسائل الاقتحامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخطة عمل لندن، ومذكرة التفاهم بين سول وملبورن لمكافحة الرسائل الاقتحامية، وما يتصل بذلك من أنشطة تقوم بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي للاتصالات. **وندعو** جميع أصحاب المصلحة إلى اتباع نهج متعدد الوسائل لمكافحة الرسائل الاقتحامية، ومن ذلك مثلاً زيادة وعي المستهلكين ودوائر الأعمال، والتشريعات المناسبة، وسلطات وأدوات إنفاذ القانون، ومواصلة تطوير التدابير التقنية والتنظيمية الذاتية، وأفضل الممارسات، والتعاون الدولي.

42. **نحن نؤكد من جديد التزامنا** بالحرية في السعي إلى التماس المعلومات وتلقيها ونقلها واستعمالها، وخصوصاً من أجل استحداث المعارف وتجميعها ونشرها. **ونؤكد** أن التدابير المتخذة لضمان استقرار وأمن الإنترنت ومكافحة الجريمة السيبرانية وصد الرسائل الاقتحامية يجب أن تحمي وتحترم الأحكام المتعلقة بالخصوصية وحرية التعبير، كما ترد في الأجزاء ذات الصلة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

43. **نكرر من جديد** التزامنا بالاستعمالات الإيجابية للإنترنت وغيرها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وباتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير وقائية يحددها القانون ضد الاستعمالات المسيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسبما ورد في الجزء الخاص بالأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات في إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين في جنيف.

44. **ونؤكد أيضاً** أهمية مكافحة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله على الإنترنت، مع احترام حقوق الإنسان والتمسك بالالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي، كما تشير إليها وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة *A/60/L.1 فيما يتعلق بالمادة 85 من نتائج القمة العالمية لعام 2005.

45. **نحن نؤكد** أهمية أمن الإنترنت واستمراريتها واستقرارها، وضرورة حماية الإنترنت وغيرها من شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من التهديدات ومواطن الضعف. **ونؤكد** على ضرورة الوصول إلى تفاهم مشترك للمسائل الخاصة بأمن الإنترنت، ومزيد من التعاون في تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأمن الإنترنت وتجميعها ونشرها، وتبادل أفضل الممارسات بين جميع أصحاب المصلحة بشأن التدابير الموجهة نحو مكافحة التهديدات الأمنية للإنترنت على المستويين الوطني والدولي.

46. **نحن ندعو جميع أصحاب المصلحة** إلى ضمان احترام الخصوصية وحماية المعلومات والبيانات الشخصية، سواء عن طريق سن التشريعات أو تنفيذ أطر التعاون أو أفضل الممارسات والتنظيم الذاتي أو عن طريق التدابير التقنية التي تتخذها دوائر الأعمال والمستعملون. **ونشجع جميع أصحاب المصلحة**، وخاصة الحكومات، إلى التأكيد من جديد على حق الأفراد في النفاذ إلى المعلومات وفقاً لإعلان المبادئ الصادر في جنيف وغيره من الصكوك الدولية المتفق عليها، وإلى التنسيق على المستوى الدولي عند اللزوم.

47. **نحن ندرك** تزايد حجم وقيمة جميع أعمال التجارة الإلكترونية، سواء داخل الحدود الوطنية أم عبر هذه الحدود، **وندعو إلى** وضع قوانين وممارسات وطنية لحماية المستهلك وآليات للتنفيذ حيثما يكون ذلك ضرورياً، عملاً على حماية حق المستهلكين الذين يبتاعون السلع والخدمات على الخط، كما ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي لتيسير المزيد من التوسع، على نحو غير تمييزي، في ظل القوانين الوطنية ذات الصلة، في أعمال التجارة الإلكترونية وفي ثقة المستهلك فيها.

48. **ونلاحظ بارتياح** الزيادة في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومات لخدمة المواطنين، ونشجع البلدان التي لم تقم بعد بوضع برامج واستراتيجيات وطنية للحكومة الإلكترونية على أن تبادر بذلك.

49. **نؤكد من جديد التزامنا** بتحويل الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية **ونلتزم** بضمان التنمية المتسقة والمنصفة للجميع. **ونحن ملتزمون** في ترتيبات إدارة الإنترنت عموماً، بتقديم التوجيه بشأن المسائل الإنمائية، وبإدراج مسائل منها تكلفة التوصيلية الدولية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدراية الفنية. **ونشجع** تحقيق التعدد اللغوي في بيئة تطوير الإنترنت، **وندعم** تطوير البرمجيات التي يمكن تطويعها بسهولة محلياً تمكيناً للمستعملين من اختيار الحلول المناسبة من بين نماذج مختلفة للبرمجيات بما فيها البرمجيات المفتوحة المصدر والمجانية والمحمية بالملكية الفكرية.

50. **نحن نعترف** بالشواغل التي تساور البلدان النامية بصورة خاصة بشأن ضرورة إيجاد توازن أفضل في الرسوم المفروضة على التوصيلية الدولية للإنترنت من أجل تعزيز النفاذ. **ولذلك ندعو إلى** تطوير استراتيجيات لزيادة التوصيلية العالمية بتكلفة معقولة مما ييسر النفاذ الأفضل والأكثر إنصافاً للجميع، وذلك عن طريق:

أ) العمل على وضع تكاليف العبور والتوصيلية البينية للإنترنت، على أساس التفاوض التجاري في بيئة تنافسية على أن يكون موجهاً نحو عناصر موضوعية وشفافة وغير تمييزية مع أخذ الأعمال الجارية حول هذا الموضوع في الاعتبار؛

ب) إقامة شبكات أساسية إقليمية عالية السرعة للإنترنت ونقاط تبادل وطنية ودون إقليمية وإقليمية للإنترنت؛

ج) توصية البرامج المانحة وآليات التمويل الإنمائي بالنظر في ضرورة تقديم تمويل للمبادرات التي تشجع على تحسين التوصيلية ونقاط التبادل للإنترنت والمحتوى المحلي للبلدان النامية؛

د) تشجيع الاتحاد الدولي للاتصالات على مواصلة دراسة مسألة التوصيلية الدولية للإنترنت كأمر عاجل، وأن يقدِّم نتائج الدراسة بصفة دورية للنظر فيها وتطبيقها إن أمكن. كما إننا نشجع سائر المؤسسات ذات الصلة على تناول هذا الموضوع؛

هـ) التشجيع على تطوير ونمو المعدات الطرفية المنخفضة التكلفة مثل الأجهزة الشخصية والجماعية، خاصة المقصود استعمالها في البلدان النامية؛

و) تشجيع مزودي خدمات الإنترنت وسائر الأطراف في المفاوضات التجارية على تبني ممارسات تهدف إلى تحقيق تكلفة عادلة متوازنة للتوصيلية.

ز) تشجيع الأطراف المهتمة على التفاوض تجارياً من أجل تخفيض تكاليف التوصيلية لأقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى المذكورة في إعلان المبادئ الصادر في جنيف، مع مراعاة الظروف الخاصة لأقل البلدان نمواً.

51. **نحن نشجع** الحكومات وسائر أصحاب المصلحة، من خلال الشراكات حيث يكون ذلك ممكناً، على النهوض بالتعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية عن طريق وضع استراتيجيات وطنية لتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وعن طريق النهوض بالقوى العاملة وتخصيص موارد مناسبة. كما إننا نعمل على زيادة التعاون الدولي، على أساس طوعي، ليمتد إلى بناء القدرات في المجالات المتصلة بإدارة الإنترنت. ويمكن أن يشمل ذلك على وجه الخصوص بناء مراكز تميُّز وغيرها من المؤسسات التي تعمل على تيسير نقل الدراية الفنية وتبادُل أفضل الممارسات عملاً على تعزيز مشاركة البلدان النامية وجميع أصحاب المصلحة في آليات إدارة الإنترنت.

52. وعملاً على ضمان المشاركة الفعالة في الإدارة العالمية للإنترنت **فإننا نحث** المنظمات الدولية، بما فيها المنظمات الدولية الحكومية، كل في مجال اختصاصه، أن تعمل على ضمان إتاحة الفرصة لجميع أصحاب المصلحة، خاصة في البلدان النامية، للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وعلى أن تعمل على تعزيز وتيسير تلك المشاركة.

53. **ونتعهد بالعمل الجاد** من أجل تحقيق التعددية اللغوية للإنترنت، كجزء من عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية تشترك فيها الحكومات وجميع أصحاب المصلحة، كل في مجال اختصاصه. وفي هذا الصدد **فإننا ندعم أيضاً** تطوير المحتوى المحلي وترجمته وتكييفه، وتطوير المحفوظات الرقمية ومختلف أنواع وسائط الإعلام الرقمية والتقليدية، ونقر بأن هذه الأنشطة يمكن أن تدعم المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين. **لذلك نود أن نؤكد على ضرورة ما يلي:**

أ) تعزيز عملية إدخال التعددية اللغوية في عدد من المجالات بما فيها أسماء النطاقات وعناوين البريد الإلكتروني وكلمات البحث الرئيسية.

ب) تنفيذ برامج تتيح وجود أسماء النطاقات والمحتوى بلغات متعددة على الإنترنت واستخدام مختلف نماذج البرمجيات لمقاومة الفجوة الرقمية اللغوية وضمان مشاركة الجميع في المجتمع الجديد البازغ.

ج) تقوية التعاون بين الهيئات المختصة عملاً على زيادة تطوير المعايير التقنية والعمل على إشاعتها على مستوى العالم.

54. **إننا ندرك أن** من الضروري لتشييد مجتمع المعلومات وجود بيئة تمكينية على المستويين الوطني والدولي تشجع الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي، خاصة في مجالات التمويل والديون والتجارة، بما في ذلك تطوير ونشر الإنترنت واستخدامها على النحو الأمثل. وعلى وجه الخصوص يتسم دور القطاع الخاص والمجتمع المدني بأهمية حيوية باعتبارهما محرّك الابتكار والاستثمار الخاص في تنمية الإنترنت. ذلك أن وجود بيئة سياسية محلية ودولية تشجع الاستثمار والابتكار يضيف قيمة كبيرة على جانبي الشبكة سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية.

55. **وإننا ندرك** أن الترتيبات القائمة لإدارة الإنترنت حققت تأثيراً فعالاً جعلت الإنترنت على ما هي عليه اليوم وسطاً شديد القوة عالي الحركة والتنوع على الصعيد الجغرافي حيث يضطلع القطاع الخاص بالدور الرائد في التشغيل اليومي ويتحقق الابتكار وخلق القيم عند الأطراف.

56. وما فتئت الإنترنت تشكّل وسطاً عالي الحركة، ولذلك ينبغي أن يكون تصميم أي إطار وآليات تتعلق بإدارة الإنترنت شاملاً ومتجاوباً مع النمو الهائل للإنترنت وتطورها السريع ويشكل قاعدة مشتركة لتطوير تطبيقات متعددة.

57. وينبغي الحفاظ على أمن الإنترنت واستقرارها.

58. **ونحن ندرك** أن إدارة الإنترنت تنطوي على ما هو أكثر من التسمية والعنونة في شبكة الإنترنت. إذ إنها تتضمن كذلك قضايا هامة أخرى من قضايا السياسة العامة منها موارد الإنترنت الحرجة، وأمن وحماية الإنترنت، والجوانب والقضايا الإنمائية المتعلقة باستخدام الإنترنت.

59. **ونعترف** بأن إدارة الإنترنت تنطوي على قضايا اجتماعية واقتصادية وتقنية مثل اعتدال التكلفة، والموثوقية، وجودة الخدمة.

60. **ونعترف أيضاً** بوجود مسائل متقاطعة كثيرة تتعلق بالسياسة الدولية العامة تتطلب العناية، ولا تتناولها الآليات الحالية بصورة كافية.

61. **ونحن مقتنعون** بأن من الضروري أن نستهل عملية ديمقراطية شفافة متعددة الأطراف وأن ندعمها عند الحاجة بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، كل بحسب دوره. ويمكن لهذه العملية أن تتوخى إنشاء إطار أو آليات ملائمة، عند الحاجة، مما يساعد على حفز التطور المستمر والفعال للترتيبات الحالية من أجل تحقيق تضافر الجهود في هذا الشأن.

62. **ونؤكد على** أن أي نهج لإدارة الإنترنت ينبغي أن يكون جامعاً وشاملاً وأن يستجيب للتطلعات المعقودة عليه، كما ينبغي له أن يساعد دوماً على تعزيز بيئة تمكينية ملائمة للابتكار والتنافس والاستثمار.

63. ينبغي ألاّ تشارك البلدان في القرارات المتعلقة بأسماء النطاقات ذات المستوى الأعلى الخاص ببلد آخر. وينبغي احترام وصيانة وتناول المصالح المشروعة للبلدان، كما يعبّر عنها ويحددها البلد المعني بوسائل متنوعة، بشأن القرارات المؤثرة على أسماء النطاقات ذات المستوى الأعلى الخاصة بها، وذلك من خلال أطر وآليات محسّنة ومرنة.

64. **ونعترف** بضرورة العمل على تطوير وتقوية التعاون بين أصحاب المصلحة من أجل وضع سياسات عامة بشأن أسماء الميادين ذات المستوى الأعلى العامة.

65. **ونؤكد** على الحاجة إلى تعظيم مشاركة البلدان النامية في القرارات المتعلقة بإدارة الإنترنت، والتي ينبغي لها أن تعكس اهتماماتهم ومصالحهم، ومشاركتها كذلك في مسائل التنمية وبناء القدرات.

66. وبالنظر إلى استمرار تدويل الإنترنت ومبدأ العالمية، **نوافق على** تنفيذ مبادئ جنيف بشأن إدارة الإنترنت.

67. **ونوافق**، ضمن أمور أخرى، على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد منتدى جديد للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسة العامة.

68. **ونعترف** بأن ينبغي أن يكون لجميع الحكومات دور ومسؤولية على قدم المساواة في الإدارة الدولية للإنترنت ولضمان استقرار الإنترنت وأمنها واستمرارها. **ونعترف أيضاً** بضرورة أن تضطلع الحكومات بوضع سياسة عامة في هذا الشأن بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة.

69. **ونعترف أيضاً** بالحاجة في المستقبل إلى تعاونية معززة لتمكين الحكومات من أن تنفذ أدوارها وتضطلع بمسؤولياتها على قدم المساواة، في مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، ولكن ليس في الشؤون اليومية التقنية والتشغيلية التي لا تؤثر على مسائل السياسة العامة الدولية.

70. وينبغي لهذه التعاونية، باستخدام المنظمات الدولية ذات العلاقة، أن تشمل وضع مبادئ تطبق عالمياً بشأن المسائل المتعلقة بتنسيق وإدارة الموارد الحرجة للإنترنت. وفي هذا الصدد **نهيب** بالمنظمات المسؤولة عن المهام الأساسية المرتبطة بالإنترنت أن تسهم في تهيئة بيئة من شأنها أن تيسر وضع هذه المبادئ المتعلقة بالسياسة العامة.

71. والعملية الإجرائية المؤدية إلى التعاونية المعززة والتي سيبدؤها الأمين العام للأمم المتحدة بمشاركة جميع المنظمات ذات الصلة بنهاية الربع الأول من عام 2006 سوف تشمل مشاركة جميع أصحاب المصلحة، كل حسب دوره، وستتحرك بأسرع ما يمكن وفقاً للإجراءات القانونية وستستجيب للمبتكرات في هذا المجال. وينبغي للمنظمات ذات الصلة أن تبدأ عملية إجرائية نحو التعاونية المعززة تضم جميع أصحاب المصلحة، بأسرع ما يمكن وبحيث تستجيب للمبتكرات في هذا الميدان. وسيطلب من هذه المنظمات ذاتها أن تقدم تقارير سنوية.

72. **ونطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة** أن يدعو إلى عقد اجتماع للمنتدى الجديد للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، في الربع الثاني من عام 2006، بشأن السياسة العامة – يطلق عليه *منتدى إدارة الإنترنت* – ويكون في إطار عملية تتسم بالانفتاح والشمول وله الولاية التالية:

أ) مناقشة قضايا السياسة العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت لتعزيز استدامة الإنترنت ومتانة بنيتها وأمنها واستقرارها وتطويرها؛

ب) تسهيل التحاور بين مختلف الهيئات التي تتناول مختلف السياسات العامة الدولية التي تؤثر على قطاعات عريضة فيما يتعلق بالإنترنت ومناقشة المسائل التي لا تدخل في إطار اختصاص أي من الهيئات القائمة؛

ج) التواصل مع المنظمات الحكومية الدولية المختصة وسائر المؤسسات بشأن الأمور الداخلة في اختصاصها؛

د) تسهيل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، والاستفادة الكاملة في هذا الصدد من الخبرة المتخصصة للأوساط الأكاديمية والعلمية والتقنية؛

هـ) تقديم المشورة إلى جميع أصحاب المصلحة مع اقتراح السبل والوسائل التي من شأنها الإسراع في تيسر الإنترنت في البلدان النامية بتكلفة ميسرة؛

و) تعزيز ودعم مشاركة أصحاب المصلحة في آليات إدارة الإنترنت الحالية والتي تنشأ مستقبلاً، ولا سيما أصحاب المصلحة من البلدان النامية؛

ز) تحديد القضايا الناشئة، وتوجيه نظر الهيئات المختصة وعموم الجمهور إليها وتقديم توصيات بشأنها حسب الاقتضاء؛

ح) المساهمة في بناء القدرات في مجال إدارة الإنترنت في البلدان النامية، والاستفادة بشكل كامل من الموارد المحلية للمعارف والخبرات؛

ط) القيام بصفة مستمرة بتشجيع وتقييم تجسيد مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عمليات إدارة الإنترنت؛

ي) مناقشة مسائل أخرى تتعلق بالموارد الحرجة للإنترنت؛

ك) المساعدة في التوصل إلى حلول للقضايا الناشئة عن استعمال الإنترنت وعن سوء استعمالها، وهي مسألة تشغل بال مستعملي الإنترنت كل يوم؛

ل) نشر ما يتخذ من إجراءات.

73. وسيكون منتدى إدارة الإنترنت في عمله ووظائفه متعدد الأطراف وديمقراطياً وشفافاً. وتحقيقاً لهذا الغرض يمكن لمنتدى إدارة الإنترنت المقترح أن يقوم بما يلي:

أ) الاستناد إلى الهياكل الحالية لإدارة الإنترنت وتطويرها، مع التشديد بصفة خاصة على التكاملية بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في هذه العملية – أي الحكومات وكيانات الأعمال التجارية والمجتمع المدني والمنظمات المشتركة بين الحكومات؛

ب) أن يكون هيكل المنتدى بسيطاً ولا مركزياً وأن يخضع لاستعراض دوري؛

ج) أن يجتمع المنتدى بصفة دورية حسب الحاجة. وينبغي أن تعقد اجتماعاته، من حيث المبدأ، بالتوازي مع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة، لتحقيق أهداف من بينها الاستفادة من الدعم اللوجستي؛

74. **ونشجع** الأمين العام للأمم المتحدة على بحث مجموعة خيارات لإقامة المنتدى، مع مراعاة الاختصاصات المعروفة لجميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإدارة الإنترنت وضرورة مشاركتهم الكاملة فيها.

75. ويعرض الأمين العام للأمم المتحدة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقارير دورية عن سير أعمال هذا المنتدى.

76. **ونطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة** أن يبحث مدى الرغبة في استمرار المنتدى، بالتشاور الرسمي مع المشاركين في المنتدى، في غضون خمس سنوات من إنشائه، وأن يقدم توصيات إلى أعضاء الأمم المتحدة بهذا الصدد.

77. ينبغي ألاّ تكون لمنتدى إدارة الإنترنت وظيفة إشرافية وألاّ يحل محل الترتيبات أو الآليات أو المؤسسات أو المنظمات الحالية، وإنما ينبغي أن يتعاون معها ويستفيد من خبراتها. وينبغي إنشاء المنتدى باعتباره عملية محايدة وغير ازدواجية وغير ملزمة. وليس له التدخل في العمليات اليومية أو التقنية للإنترنت.

78. وينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يرسل دعوات إلى جميع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية للمشاركة في الاجتماع الافتتاحي لمنتدى إدارة الإنترنت، مع مراعاة التمثيل الجغرافي المتوازن. كما ينبغي للأمين العام:

أ) الاستفادة من الموارد المناسبة لدى جميع أصحاب المصلحة المهتمين، بما في ذلك الخبرة المتخصصة للاتحاد الدولي للاتصالات، على النحو الذي صار خلال عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

ب) إنشاء مكتب يتسم بالكفاءة وفعالية التكاليف لدعم منتدى إدارة الإنترنت، وتأمين مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

79. ينبغي أن يستمر تناول المسائل المتنوعة المتصلة بإدارة الإنترنت في المحافل الأخرى المختصة.

80. **ونشجع** نشوء عمليات بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية للنقاش والتعاون بشأن التوسع في الإنترنت ونشرها كوسيلة لدعم جهود التنمية من أجل تحقيق أهداف ومقاصد التنمية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

81. **ونؤكد من جديد التزامنا** بالتنفيذ الكامل لمبادئ جنيف.

82. **ونرحب** بالمبادرة الكريمة من حكومة اليونان التي عرضت استضافة الاجتماع الأول لمنتدى إدارة الإنترنت في موعد لا يتجاوز 2006، **وندعو** الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال دعوات إلى جميع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية للمشاركة في الاجتماع الافتتاحي لمنتدى إدارة الإنترنت.

التنفيذ والمتابعة

83. يتطلب بناء مجتمع معلومات جامع وذي توجه تنموي جهوداً متواصلة من جانب العديد من أصحاب المصلحة. **ولهذا نلتزم** بمواصلة ارتباطنا الكامل بالعمل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لضمان التنفيذ والمتابعة المستدامين للنتائج والتعهدات التي تم التوصل إليها في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومرحلتي القمة في جنيف وتونس. ومع مراعاة الأوجه المتعددة في بناء مجتمع المعلومات، من الضروري تحقيق التعاون الفعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما يتفق مع أدوارها ومسؤولياتها المختلفة، والاستفادة من خبراتها.

84. ينبغي للحكومات وسائر أصحاب المصلحة أن يعيّنوا المجالات التي لا تزال تتطلب مزيداً من الجهود والموارد، وأن يقوموا، على نحو مشترك وحسب الحاجة، بوضع الاستراتيجيات وآليات التنفيذ والعمليات الملائمة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية مع إيلاء اهتمام خاص للشعوب والمجموعات التي لا تزال مهمّشة فيما يتعلق بنفاذها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها.

85. بالنظر إلى الدور الرائد للحكومات، في شراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين، في تنفيذ نتائج القمة العالمية، بما فيها خطة عمل جنيف، على الصعيد الوطني، **نشجّع** الحكومات التي لم تقم بذلك بعد، على صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة واستشرافية ومستدامة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك استراتيجيات إلكترونية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجيات إلكترونية[1] قطاعية حسب الاقتضاء، كجزء لا يتجزأ من خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها للحد من الفقر، وذلك بأسرع ما يمكن قبل حلول عام 2010.

86. **ندعم** جهود التكامل الإقليمية والدولية الرامية إلى بناء مجتمع معلومات جامع غايته الناس وذي توجه تنموي، **ونعيد تأكيد** أن التعاون القوي داخل المناطق وفيما بينها لا غنى عنه لدعم مشاركة المعارف. وينبغي أن يسهم التعاون الإقليمي في بناء القدرات الوطنية وفي تطوير استراتيجيات إقليمية للتنفيذ.

87. **ونؤكد** أن تبادل الآراء والمشاركة في الموارد والممارسات الفعالة عنصران جوهريان في تنفيذ نتائج القمة العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتحقيقاً لهذا الغرض ينبغي بذل الجهود لتوفير المعارف والدراية الفنية فيما يتعلق بتصميم ورصد وتقييم الاستراتيجيات والسياسات الإلكترونية، حسب الاقتضاء، وتبادل هذه المعارف والخبرات بين جميع أصحاب المصلحة. **ونعتبر** أن من العناصر الأساسية لسد الفجوة الرقمية في البلدان النامية، بشكل مستدام، تخفيف الفقر والإسراع في بناء الطاقات الوطنية وتعزيز التنمية التكنولوجية الوطنية.

88. **ونؤكد من جديد** أنه من خلال التعاون الدولي للحكومات ومن خلال الشراكة بين جميع أصحاب المصلحة، سيكون في الإمكان النجاح في الاستجابة للتحدي الذي يواجهنا والمتمثل في تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة في خدمة التنمية وتعزيز استخدام المعلومات والمعرفة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى الاهتمام بالأولويات الإنمائية الوطنية والمحلية، وبالتالي زيادة تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبشر جميعاً.

89. **ونحن مصممون** على تحسين إمكانية التوصيل على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية والنفاذ بأسعار معتدلة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى المعلومات من خلال تعاون دولي معزَّز بين جميع أصحاب المصلحة يشجِّع التبادل

[1] في سياق هذا النص تفسَّر أي إشارة إلى "الاستراتيجيات الإلكترونية" على أنها تتضمن أيضاً استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستراتيجيات الإلكترونية القطاعية، حسب السياق.

التكنولوجي ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية والتدريب، بما يؤدي إلى زيادة طاقة البلدان النامية على الإبداع والمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات والإسهام فيه.

90. ونؤكد من جديد التزامنا بتوفير نفاذ منصف إلى المعلومات والمعارف للجميع، ونعترف بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. **ونلتزم** بالعمل من أجل تحقيق الأهداف الإرشادية المبيَّنة في خطة عمل جنيف، والتي تشكل إشارات مرجعية عالمية لتحسين التوصيلية والنفاذ العالمي الشامل والمنصف وغير التمييزي والمحتمل التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة، وهي الأهداف التي ينبغي تحقيقها بحلول عام 2015، وباستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك عن طريق:

أ) *إدخال الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية* في خطط العمل المحلية والوطنية والإقليمية، حسب الاقتضاء، والتنسيق فيما بينها، وفق الأولويات الإنمائية المحلية والوطنية، مع تدابير محددة في تلك الخطط وإطار زمني لتنفيذها؛

ب) *وضع وتنفيذ سياسات تمكينية* تعكس الأوضاع في البلدان المختلفة وتعزز بيئة دولية داعمة كما تعزز الاستثمار المباشر الأجنبي وتعبئة الموارد المحلية من أجل دعم إقامة المشاريع وتعزيزها، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر مع مراعاة أسواقها الخاصة وسياقها الثقافي الخاص. وينبغي أن تنعكس هذه السياسات في إطار تنظيمي يتسم بالشفافية والإنصاف من أجل تهيئة بيئة تنافسية لدعم هذه الأهداف وتعزيز النمو الاقتصادي؛

ج) *بناء القدرات* للجميع *في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات* وبناء الثقة في استخدام الجميع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – بمن فيهم الشباب وكبار السن والنساء والسكان الأصليون والأشخاص الذين يعانون من الإعاقة، وأفراد المجتمعات الريفية والنائية – وذلك من خلال تقديم وتحسين برامج وأنظمة تعليمية وتدريبية ملائمة تشمل التعليم مدى الحياة والتعلم عن بعد؛

د) *تعزيز ونشر التدريب والتعليم على نحو فعال*، خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما من شأنه أن يعزز ويحفز مشاركة الفتيات والنساء في عملية اتخاذ القرار في بناء مجتمع المعلومات، واشتراكهن بشكل فعال في تلك العملية؛

ه) *إيلاء اهتمام خاص لوضع مفاهيم لتصميمات عالمية واستخدام التكنولوجيات المساعدة* التي تحقق لجميع الأشخاص، بمن فيهم المعاقون، إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

و) *تعزيز السياسات العامة التي تهدف إلى توفير إمكانية النفاذ بتكلفة محتملة* وعلى جميع المستويات، بما في ذلك مستوى المجتمعات المحلية، إلى المعدات والبرمجيات، وتوفير التوصيلية، وذلك من خلال بيئة تكنولوجية تزداد تقارباً، وعن طريق بناء القدرات والمحتوى المحلي؛

ز) *تحسين النفاذ إلى المعارف الصحية* وخدمات الطب عن بعد في العالم، لا سيما في مجالات مثل التعاون العالمي في الاستجابة للطوارئ، والوصول إلى المهنيين العاملين في مجال الصحة والربط فيما بينهم للمساعدة على تحسين نوعية الحياة والظروف البيئية؛

ح) *بناء قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات* لتحسين النفاذ إلى الشبكات والخدمات البريدية واستخدامها؛

ط) *استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين النفاذ إلى المعارف الزراعية*، ومكافحة الفقر ودعم إنتاج المحتوى المحلي المتعلق بالزراعة، والنفاذ إليه؛

ي) *إعداد وتنفيذ تطبيقات للحكومة الإلكترونية* ترتكز على معايير مفتوحة لتعزيز نمو أنظمة الحكومة الإلكترونية وتشغيلها البيني، على جميع المستويات، مما يساعد على دعم النفاذ إلى المعلومات والخدمات الحكومية ويسهم في بناء شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية الخدمات المتاحة لكل فرد وبأي وسيلة وفي كل مكان وفي أي وقت؛

ك) *دعم المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية*، بما في ذلك المكتبات والمحفوظات والمتاحف، في أدائها لدورها في إعداد المحتوى المتنوع وضمان النفاذ إليه على نحو منصف ومفتوح ومحتمل المتكلفة، والحفاظ عليه، بما في ذلك المحتوى بالشكل الرقمي، دعماً للتعليم الرسمي وغير الرسمي والأبحاث والابتكار؛ وبصفة خاصة لدعم المكتبات في أداء دورها في تقديم خدمة عامة مجانية ومنصفة للوصول إلى المعلومات ومحو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوصيلية المجتمعية، خاصة في المناطق المحرومة؛

ل) *تعزيز قدرة المجتمعات* في جميع المناطق على تطوير المحتوى باللغات المحلية و/أو الأصلية؛

م) *تعزيز إنشاء محتوى إلكتروني من نوعية جيدة*، مع مراعاة الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

ن) *تعزيز استعمال وسائط الإعلام التقليدية والجديدة* من أجل تعزيز النفاذ العالمي إلى المعلومات والثقافة والمعارف لجميع الناس، ولا سيما للسكان الضعفاء والسكان في البلدان النامية، واستعمال الإذاعة والتلفزيون، ضمن استعمالات أخرى، كأدوات للتعليم والتعلم؛

س) *إعادة تأكيد استقلالية وتعددية وتنوع وسائل الإعلام وحرية المعلومات* من خلال وضع التشريعات المحلية الملائمة، حسب الاقتضاء. وندعو من جديد إلى استخدام ومعالجة وسائل الإعلام للمعلومات بطريقة مسؤولة وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية ونعيد تأكيد ضرورة تخفيض الاختلال الدولي الذي يؤثر في وسائط الإعلام، لا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية والموارد التقنية وتنمية المهارات البشرية. وتأكيدنا هذا يقوم على إعلان مبادئ جنيف، الفقرات من 55 إلى 59.

ع) *التشجيع القوي للمؤسسات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تطوير واستعمال عمليات إنتاج ملائمة للبيئة* عملاً على تقليل الآثار السلبية لاستعمال وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخلص من نفاياتها، على الناس والبيئة. ومن المهم في هذا السياق إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

ف) *إدماج الأطر والسياسات العامة التنظيمية والذاتية التنظيم وغيرها من الأطر والسياسات العامة الفعالة من أجل حماية الأطفال والشباب* من الإيذاء والاستغلال عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية؛

ص) *التشجيع على إقامة شبكات أبحاث متقدمة* على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تحسين التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والتعليم العالي؛

ق) *التشجيع على الخدمة التطوعية* على المستوى المحلي للمساعدة في تعظيم الآثار الإنمائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ر) *التشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز طرق مرنة للعمل*، بما في ذلك العمل عن بعد، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة فرص العمل.

91. نحن ندرك العلاقة الوثيقة بين تخفيف الكوارث والتنمية المستدامة وتخفيف الفقر وأن الكوارث تؤثر تأثيراً خطيراً على الاستثمار في وقت قصير جداً وتظل عائقاً كبيراً أمام التنمية المستدامة وتخفيف الفقر. **ولا شك عندنا** في أهمية الدور التمكيني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات الوطنية والإقليمية الدولية بما في ذلك:

أ) تعزيز التعاون التقني وتحسين قدرات البلدان، خاصة البلدان النامية، في استعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإنذار المبكر بالكوارث وإدارة الكوارث والاتصالات في أوقات الطوارئ، بما في ذلك نشر التحذيرات للناس المعرّضين للخطر بلغة مفهومة؛

ب) تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتأمين النفاذ الميسَّر إلى المعلومات وتقاسمها من أجل إدارة الكوارث، والبحث عن طرائق لتسهيل مشاركة البلدان النامية؛

ج) العمل على وجه السرعة على إقامة نظم للإنذار المبكر والرصد على نطاق العالم تقوم على أساس معايير وتتصل بالشبكات الوطنية والإقليمية وتعمل على تسهيل الاستجابة الطارئة للكوارث في جميع أنحاء العالم، خاصة في المناطق المعرّضة أكثر من غيرها للكوارث.

92. **ونشجع البلدان وجميع الأطراف المعنية الأخرى على إتاحة** خطوط اتصال مباشرة لمساعدة الأطفال في كل بلد، مع مراعاة احتياجات تعبئة الموارد المناسبة لهذا الغرض. وينبغي لهذه الغاية توفير خطوط اتصال ذات أرقام سهلة الحفظ يمكن النفاذ إليها من جميع أنواع الهواتف مجاناً.

93. **ونسعى إلى** رقمية بياناتنا التاريخية وتراثنا الثقافي لمنفعة الأجيال القادمة. **ونشجع** على تبني سياسات فعالة لإدارة المعلومات في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك استعمال المحفوظات الرقمية القائمة على أساس المعايير، والحلول الخلاقة للتغلب على مشكلة تقادُم التكنولوجيا، وذلك من أجل المحافظة على المعلومات على المدى الطويل واستمرار الوصول إليها.

94. **نعترف** بحق كل إنسان في الاستفادة من الإمكانات التي يتيحها مجتمع المعلومات. ومن أجل ذلك **ندعو** الحكومات إلى تقديم المساعدة، على أساس طوعي، إلى البلدان المتضررة من أي إجراء أحادي لا يتفق مع أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من شأنه أن يعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل كامل لسكان البلدان المتضررة، ويعوق رفاه سكان تلك البلدان.

95. **وندعو** المنظمات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية إلى أن تطور، في حدود الموارد المعتمدة، تحليلاتها للسياسة العامة وبرامجها لبناء القدرات، بالاستناد إلى الخبرات العملية والقابلة للتكرار في شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسياساتها وتدابيرها التي أدت إلى تحقيق نمو اقتصادي وتخفيف للفقر، بما في ذلك من خلال تحسين المنافسة بين المؤسسات.

96. **ونشير** إلى أهمية تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية يوثق بها وتكون شفافة وغير تمييزية. **ونكرر** في هذا السياق أن الاتحاد الدولي للاتصالات وسائر المنظمات الإقليمية ينبغي لها اتخاذ خطوات تضمن الاستخدام الرشيد والكفء والاقتصادي لطيف التردد الراديوي من قبل جميع البلدان، والنفاذ المنصف إليه، على أساس الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

97. **ونعترف** بأن مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين تُعد أساسية للنجاح في بناء مجتمع للمعلومات يكون محوره الناس كما يكون شاملاً وذا توجُّه تنموي وبأن الحكومات قد تقوم بدور مهم في هذه العملية. **ونؤكد** أن مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي أنشطة المتابعة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بالإضافة إلى الهدف الأكبر المتمثل في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية هي مسألة أساسية لتحقيق النجاح.

98. **ونشجع** التعاون القوي والمستمر بين أصحاب المصلحة من أجل العمل على التنفيذ الفعال لنتائج القمة في جنيف وتونس، وذلك على سبيل المثال عن طريق تعزيز الشراكات الوطنية والإقليمية والدولية المتعددة أصحاب المصلحة بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع إقامة منصات تحاور مواضيعية لأصحاب مصلحة متعددين على الصعيدين الوطني والإقليمي في إطار جهد مشترك وحوار مع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ومع شركاء التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. **ونرحب** في هذا الصدد بالشراكات التي على غرار مبادرة "توصيل العالم" التي يقودها الاتحاد الدولي للاتصالات.

99. **ونحن متفقون** على ضمان استمرار التقدم نحو تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد انتهاء مرحلة تونس من القمة **ونقرر** من أجل ذلك إقامة آلية للتنفيذ والمتابعة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

100. وعلى الصعيد الوطني، واستناداً إلى نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، **نشجع** الحكومات، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة وبمراعاة أهمية تهيئة بيئة تمكينية، على إقامة آلية وطنية *للتنفيذ*، ينبغي من خلالها:

أ) جعل الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، حسب الاقتضاء، جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات تخفيف الفقر، الرامية إلى المساهمة في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

ب) إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إدماجاً كاملاً في صلب الاستراتيجيات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك من خلال تقاسُم المعلومات وتنسيقها على نحو أكثر فعالية بين شركاء التنمية، ومن خلال تحليل وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الخبرات المستمَدة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض برامج التنمية؛

ج) استخدام برامج المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة، بما فيها البرامج المنفَّذة في إطار مساعدات الأمم المتحدة الإنمائية، حيثما أمكن، لمساعدة الحكومات في جهودها التنفيذية على الصعيد الوطني؛

د) أن تتضمن تقارير التقييم القطرية المشتركة مكوِّناً بشأن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

101. على الصعيد الإقليمي:

أ) يمكن للمنظمات الحكومية الإقليمية المشتركة، بناء على طلب الحكومات، وبالتعاون مع سائر أصحاب المصلحة، القيام بتنفيذ أنشطة القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات على المستوى الإقليمي، كما يمكنها تسهيل المناقشات حول السياسات العامة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية مع التركيز على تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

ب) يمكن للجان الأمم المتحدة الإقليمية، بناء على طلب الدول الأعضاء وفي إطار ميزانياتها المعتمدة، تنظيم أنشطة إقليمية لمتابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على فترات معقولة، كما يمكن لها أن تساعد الدول الأعضاء بتزويدها بالمعلومات التقنية المناسبة واللازمة لإعداد الاستراتيجيات الإقليمية وتنفيذ نتائج المؤتمرات الإقليمية؛

ج) من رأينا أن وجود نهج يقوم على مشاركة العديد من أصحاب المصلحة واشتراك القطاع الخاص المجتمع المدني والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في تنفيذ الأنشطة الإقليمية للقمة هو ضرورة أساسية.

102. على الصعيد الدولي، بالنظر إلى أهمية تهيئة بيئة تمكينية:

أ) ينبغي أن يراعى في *تنفيذ ومتابعة* نتائج مرحلتي جنيف وتونس للقمة ما جاء في وثائق القمة من مواضيع وخطوط عمل أساسية؛

ب) ينبغي أن تقوم كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة بالتصرف في إطار ولايتها واختصاصاتها، وبناء على مقررات هيئاتها الإدارية، وفي حدود الموارد المعتمدة؛

ج) ينبغي أن تتضمن أنشطة التنفيذ والمتابعة مكوّنات مشتركة بين الحكومات وبين أصحاب المصلحة المتعددين.

103. وندعو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى، أن تعمل، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 57/270 B، على تسهيل الأنشطة بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الأعمال، لمساعدة الحكومات الوطنية في جهود التنفيذ. **ونطلب** من الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لنظام الأمم المتحدة، إنشاء فريق لمجتمع المعلومات ضمن مجلس الرؤساء التنفيذيين تابع للأمم المتحدة يتألف من أجهزة ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة لتسهيل تنفيذ مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويقترح على مجلس الرؤساء التنفيذيين، عند اختيار الوكالة أو الوكالات الرائدة لهذا الفريق، أن يأخذ في الاعتبار الخبرة والنشاطات التي تراكمت لدى كل من الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في مسار القمة العالمية.

104. ونطلب كذلك من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في موعد لا يتجاوز شهر يونيو 2006، يبلغها فيه بأنماط التنسيق بين الوكالات في تنفيذ مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأن يتضمن هذا التقرير توصيات بشأن عملية المتابعة.

105. **ونطلب من** المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشرف على المتابعة المنتظمة لنتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتحقيقاً لهذه الغاية، نطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أن يستعرض، في دورته العمومية سنة 2006، اختصاصات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وجدول أعمالها وتشكيلها، بما في ذلك الاعتبارات المتصلة بتقوية هذه اللجنة والمنهج القائم على تعدد أصحاب المصلحة.

106. ينبغي أن يكون تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها جزءاً أساسياً من متابعة الأمم المتحدة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وأن يسهم ذلك في تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي ألا يتطلب هذا التنفيذ إقامة هيئات تنفيذية جديدة.

107. ينبغي أن تقوم المنظمات الدولية والإقليمية بتقييم النفاذ الشامل من جانب جميع الدول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعداد تقارير منتظمة عنه، بهدف خلق فرص عادلة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.

108. **ونحن نعلق أهمية كبيرة** على التنفيذ الذي يشارك فيه أصحاب المصلحة المتعددون على المستوى الدولي، والذي ينبغي تنظيمه مع مراعاة الموضوعات وخطوط العمل المبينة في خطة العمل، وأن يكون ذلك بإشراف أو تسهيل وكالات الأمم المتحدة، حسب مقتضى الحال. ويتضمن بهذه الوثيقة قائمة استرشادية ليست جامعة بالجهات التي يمكن أن تقوم بتسهيل تنفيذ خطوط العمل المبينة في خطة العمل الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أو الإشراف على تنفيذها.

109. وينبغي مواصلة الاستفادة من تجربة وكالات الأمم المتحدة في عملية القمة والأنشطة التي قامت بها هذه الوكالات – وخصوصاً الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – إلى أقصى درجة ممكنة. وينبغي أن تقوم هذه الوكالات الثلاث بدور رئيسي في تسهيل تنفيذ خطة العمل وأن تنظم اجتماعاً للقائمين على تنسيق خطوط العمل، كما هو مبين في الملحق.

110. ينبغي أن يساعد تنسيق أنشطة التنفيذ من جانب أصحاب المصلحة المتعددين على تلافي الازدواجية في الأنشطة. وينبغي أن يتضمن ذلك تبادل المعلومات، وخلق المعارف، وتقاسم أفضل الممارسات، والمساعدة في إيجاد شراكات تجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين وبين القطاعين العام والخاص.

111. **ونطلب** إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقوم باستعراض شامل لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بحلول عام 2015.

112. **وندعو إلى** إجراء تقييمات دورية، باستخدام منهجية متفق عليها، كما يرد في الفقرات 113-120.

113. ينبغي وضع مؤشرات مناسبة وخطوط أساس، بما في ذلك مؤشرات التوصيلية المجتمعية، لتوضيح حجم الفجوة الرقمية، بأبعادها المحلية والدولية، وإجراء تقييم دوري للفجوة الرقمية، وتتبُّع التقدم العالمي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

114. إن وضع مؤشرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر مهم لقياس الفجوة الرقمية. **وننوه** بإطلاق *الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة أغراض التنمية*، في يونيو 2004، وبجهود تلك الشراكة في المجالات التالية:

أ) وضع مجموعة مشتركة من المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وزيادة تيسُّر إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للمقارنة دولياً وكذلك إقامة إطار متفق عليه لوضع هذه المؤشرات لكي تنظر فيها وتبت فيها لجنة الأمم المتحدة الإحصائية؛

ب) تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية لرصد مجتمع المعلومات؛

ج) تقييم الأثر الراهن والمحتمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية وتقليل الفقر؛

د) وضع مؤشرات معيّنة، مفصَّلة حسب الجنسين، لقياس الفجوة الرقمية بمختلف أبعادها.

115. **وننوه أيضاً** بإطلاق *الرقم القياسي للفرصة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقم القياسي للفرصة الرقمية*، اللذين يتم تطويرهما على أساس مجموعة المؤشرات الرئيسية المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تم تحديدها في إطار *الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية*.

116. **ونصرّ** على أن تُراعى في جميع المؤشرات والأرقام القياسية مختلف مستويات التنمية والظروف الوطنية.

117. ينبغي أن يتم وضع هذه المؤشرات وتحسينها بطريقة تعاونية ومقتصدة التكاليف وغير ازدواجية.

118. **وندعو** المجتمع الدولي إلى دعم القدرات الإحصائية للبلدان النامية عن طريق تقديم الدعم المناسب على المستويين الوطني والإقليمي.

119. **ونلتزم** باستعراض ومتابعة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية آخذين في الاعتبار اختلاف مستويات التنمية بين الدول، لكي يمكن تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وبتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات، وتعيين الفجوات وأوجه العجز في الاستثمار، ووضع استراتيجيات للتصدي لها.

120. إن تبادل المعلومات المتصلة بتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات مسألة مهمة لعملية التقييم، **وننوه مع التقدير** بتقرير تقييم الأنشطة المتعلقة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي سوف يكون من الأدوات المهمة والقيّمة للمساعدة في عملية المتابعة بعد انتهاء مرحلة تونس من القمة، **كما ننوه** "بالكتاب الذهبي" للمبادرات الذي صدر أثناء مرحلة تونس. **ونشجّع** جميع أصحاب المصلحة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات على مواصلة الإسهام بمعلوماتهم بشأن الأنشطة التي يقومون بها في قاعدة البيانات العامة الخاصة بتقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي يحتفظ بها الاتحاد الدولي للاتصالات، **وندعو** في هذا الصدد جميع البلدان إلى جمع المعلومات على الصعيد الوطني بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، للإسهام بها في عملية التقييم.

121. تدعو الحاجة إلى زيادة النهوض بالوعي بالإنترنت عملاً على جعلها وسيلة عالمية متاحة فعلاً للجمهور، **وندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة** إلى إعلان 17 مايو يوماً عالمياً لمجتمع المعلومات، على أساس سنوي، للنهوض بالوعي بأهمية هذا المرفق العالمي، فيما يتعلق بالمسائل التي تناولتها القمة، وخاصة إمكانات استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمصلحة المجتمعات والاقتصادات، وكذلك سبل سد الفجوة الرقمية.

122. **نطلب** من الأمين العام للقمة العالمية لمجتمع المعلومات أن يقدّم تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن نتائج القمة، حسب ما هو مطلوب في قرار الجمعية العامة 59/220.

الملحق

خطوط العمل	جهات التنسيق/التسهيل الممكنة
جيم 1. دور السلطات الحكومية العامة وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية	المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ اللجان الإقليمية للأمم المتحدة/ الاتحاد الدولي للاتصالات
جيم 2. البنية التحتية للمعلومات والاتصالات	الاتحاد الدولي للاتصالات
جيم 3. النفاذ إلى المعلومات والمعرفة	الاتحاد الدولي للاتصالات/اليونسكو
جيم 4. بناء القدرات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/اليونسكو/ الاتحاد الدولي للاتصالات
جيم 5. بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الاتحاد الدولي للاتصالات
جيم 6. البيئة التمكينية	الاتحاد الدولي للاتصالات/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
جيم 7. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
• الحكومة الإلكترونية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الاتحاد الدولي للاتصالات
• الأعمال الإلكترونية	منظمة التجارة العالمية/ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/الاتحاد الدولي للاتصالات/ اتحاد البريد العالمي
• التعلّم الإلكتروني	اليونسكو/الاتحاد الدولي للاتصالات
• الصحة الإلكترونية	منظمة الصحة العالمية/ الاتحاد الدولي للاتصالات
• التوظيف الإلكتروني	منظمة العمل الدولية/ الاتحاد الدولي للاتصالات
• البيئة الإلكترونية	منظمة الصحة العالمية/المنظمة العالمية للأرصاد الجوية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ برنامج الموئل للأمم المتحدة/ الاتحاد الدولي للاتصالات
• الزراعة الإلكترونية	منظمة الأغذية والزراعة/ الاتحاد الدولي للاتصالات
• العلوم الإلكترونية	اليونسكو/الاتحاد الدولي للاتصالات
جيم 8. التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي	اليونسكو
جيم 9. وسائط الإعلام	اليونسكو
جيم 10. الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات	اليونسكو/المجلس الاقتصادي والاجتماعي
جيم 11. التعاون الدولي والإقليمي	لجان الأمم المتحدة الإقليمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الاتحاد الدولي للاتصالات/ اليونسكو/ المجلس الاقتصادي والاجتماعي

جيم- أوراق اعتماد الممثلين في مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات

اعتمدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مرحلة تونس، في جلستها العامة الثامنة المعقودة في 18 نوفمبر 2005 القرار التالي بشأن أوراق اعتماد الممثلين في مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات ((WSIS-05/TUNIS/DOC/8(Rev.1)).

"أوراق اعتماد الممثلين لدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات

إن القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وقد نظرت في تقرير لجنة أوراق الاعتماد والتوصية الواردة فيه،

توافق على تقرير لجنة أوراق الاعتماد."

الفصل الثاني

الحضور وتنظيم العمل

ألف- تاريخ ومكان عقد مرحلة تونس من القمة

1 عُقدت مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس من 16 إلى 18 نوفمبر 2005 وفقاً لقرار مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات وقراري الجمعية العامة 183/56 و238/57. وعقدت القمة جلسة تنظيمية واحدة وثماني جلسات عامة (من الأولى إلى الثامنة).

بـــاء- الحضور في مرحلة تونس من القمة

2 كانت الدول التالية وعددها 174 دولة ممثلة في القمة:
الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أذربيجان، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيـــرو، بيلاروس، تايلاند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تنـــزانيا، توغو، تونس، تونغا، تيمور-ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية إيران الإسلامية، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب إفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمارك، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، ساموا، ساو تومي وبرنسيبـــي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلاند، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا والجبل الأسود، الصين، طاجيكستان، العراق، عُمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، فنـــزويلا، فنلندا، فيتنام، فيجي، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملدوفا، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، اليمن، اليونان.

3 وكانت الجماعة الأوروبية ممثلة في القمة وفقاً للنظام الداخلي للقمة.

4 وكانت الكيانات والمنظمات الدولية الحكومية والكيانات الأخرى التالية أسماؤها التي تلقت دعوة دائمة من الجمعية العامة للأمم المتحدة للمشاركة بصفة مراقب ممثلة في القمة:

فلسطين
مصرف التنمية الإفريقي
الاتحاد الإفريقي
مصرف التنمية الآسيوي
الجماعة الكاريبية
جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية
مجلس أوروبا

جماعة شرق إفريقيا
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
اللجنة الدولية للصليب الأحمر
منظمة الشرطة الجنائية الدولية
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
المنظمة الدولية للهجرة
الاتحاد البرلماني الدولي
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
المنظمة الدولية للفرانكوفونية
منظمة المؤتمر الإسلامي
نظام فرسان مالطة العسكري المستقل

5 وكانت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة التالية ممثلة:
اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (UNECA)
اللجنة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC)
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UNESCWA)
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (UNESCAP)

6 وكانت هيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية ممثلة:
مركز التجارة الدولية (ITC)
وحدة التفتيش المشتركة (JIU)
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (UNOHCHR)
مكتب الأمم المتحدة في جنيف (UNOG)
الأمم المتحدة
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (UNCDF)
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (UNICEF)
لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL)
لجنة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (UNCSTD)
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)
صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية (UNFIP)
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT)
فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (UNICT)
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)
دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية (للأمم المتحدة) (UNNGLS)
منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
جامعة الأمم المتحدة (UNU)
فريق العمل المعني بإدارة الإنترنت التابع للأمم المتحدة

منظمة السياحة العالمية (WTO)

7 وشارك ممثلون بصفة مراقب عن الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية:
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)
منظمة العمل الدولية (ILO)
الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (UNESCO)
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) (UNIDO)
الاتحاد البريدي العالمي (UPU)
البنك الدولي
منظمة الصحة العالمية (WHO)
المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)

8 وكانت المنظمات الدولية الحكومية الأخرى التي تلقت دعوة وشاركت بصفة مراقب هي:
الاتحاد الإفريقي للاتصالات
الاتحاد الإفريقي – الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD)
الجامعة الافتراضية الإفريقية (AVU)
منظمة المرأة العربية (AWO)
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALESCO)
اتحاد إذاعات الدول العربية (ASBU)
معهد آسيا والمحيط الهادئ لتطوير البث الإذاعي (AIBD)
مركز التعاون الإقليمي لتعليم الكبار في أمريكا اللاتينية والكاريبـــي (CREFAL)
مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا (CEDARE)
السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (COMESA)
المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)
المركز التقني للتعاون الزراعي والريفي (CTA)
منظمة اتصالات الكومنولث (CTO)
الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)
مجلس الاتحاد الأوروبي
المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN)
الاتحاد الأوروبي لمشغلي شبكات الاتصالات (ETNO)
المنظمة الأوروبية للاتصالات الساتلية (Eutelsat IGO)
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (GOIC)
معهد أمريكا اللاتينية للاتصالات التربوية (ILCE)
الرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة (IAESCSI)
المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية (ITSO)
المصرف الإسلامي للتنمية (IDB)
مرصد الصحراء الكبرى والساحل (OSS)

المنظمة الأيبيرية الأمريكية للشباب
المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة (ISESCO)
الاتحاد البريدي للبلدان الإفريقية
المنظمة الإفريقية الإقليمية للاتصالات الساتلية (RASCOM)
الكومنولث الإقليمي في ميدان الاتصالات (RCC)
شبكة أمريكا اللاتينية للمعلومات التكنولوجية (RITLA)

9 وحضر أيضاً 606 منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو معتمدة في القمة أثناء العملية التحضيرية.

10 وحضر 226 كياناً من كيانات قطاع الأعمال وأعضاء قطاعات الاتحاد الدولي للاتصالات المعتمدة في القمة أثناء العملية التحضيرية.

جيم– الوثائق

11 ترد قائمة الوثائق المعروضة على القمة في الملحق 1 بهذا التقرير.

دال– حفل الافتتاح

12 في حفل الافتتاح الذي عُقد يوم 16 نوفمبر 2005 ألقيت كلمات من صاحب الفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس؛ وسعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة؛ وفخامة السيد صامويل شميث، رئيس الاتحاد السويسري؛ وسعادة السيد يوشيو أوتسومي، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والأمين العام للقمة؛ والسيد شيرين عبادي، رئيس مركز المدافعين عن حقوق الإنسان؛ والسيد كريغ باريت، رئيس مجلس شركة إنتل؛ وسعادة السيد جانيس كاركلينـــز، رئيس اللجنة التحضيرية لمرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

هاء– الاجتماع التنظيمي

13 عقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات اجتماعاً تنظيمياً يوم 16 نوفمبر 2005 قبل حفل الافتتاح مباشرة.

واو– اعتماد جدول أعمال الاجتماع التنظيمي

14 في الاجتماع التنظيمي المعقود يوم 16 نوفمبر، اعتمدت القمة جدول أعمال اجتماعها التنظيمي الوارد في الوثيقة WSIS-05/TUNIS/ADM/3. وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

1. افتتاح مرحلة تونس من القمة
2. اعتماد جدول أعمال الاجتماع التنظيمي
3. انتخاب رئيس القمة ورئيس الاجتماع التنظيمي
4. إقرار جدول أعمال مرحلة تونس من القمة
5. تعديل المادة 7 من النظام الداخلي للقمة
6. انتخاب أعضاء المكتب الآخرين لمرحلة تونس من القمة
7. تنظيم الأعمال
8. تعيين أعضاء لجنة أوراق الاعتماد
9. تقرير اللجنة التحضيرية
10. مسائل أخرى

زاي– انتخاب رئيس مرحلة تونس من القمة ورئيس الاجتماع التنظيمي

15 في الاجتماع التنظيمي انتخبت القمة رئيس جمهورية تونس فخامة السيد زين العابدين بن علي رئيساً لمرحلة تونس بالترحيب العام.

16 وفي الاجتماع التنظيمي، انتخبت القمة وزير تكنولوجيا الاتصالات في تونس سعادة السيد منتصر عوالي رئيساً للاجتماع التنظيمي لمرحلة تونس بالترحيب العام.

حاء– إقرار جدول أعمال مرحلة تونس من القمة والمسائل التنظيمية الأخرى

17 في الاجتماع التنظيمي المعقود يوم 16 نوفمبر 2005 اعتمدت القمة جدول أعمال مرحلة تونس من القمة الوارد في الوثيقة WSIS-05/TUNIS/DOC/1. وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

1. افتتاح مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات
2. انتخاب رئيس القمة ورئيس الاجتماع التنظيمي
3. إقرار جدول الأعمال
4. تعديل المادة 7 من النظام الداخلي للقمة
5. انتخاب أعضاء مكتب القمة الآخرين
6. تنظيم الأعمال
7. قبول اعتماد الممثلين في القمة:
   أ) تعيين أعضاء لجنة أوراق الاعتماد
   ب) تقرير لجنة أوراق الاعتماد
8. تقرير اللجنة التحضيرية
9. المناقشة العامة
10. اجتماعات الموائد المستديرة والفريق رفيع المستوى
11. تقرير من اجتماعات أصحاب المصلحة المتعددين
12. اعتماد الوثائق الختامية
13. اعتماد تقرير مرحلة تونس من القمة
14. اختتام القمة

طاء– تعديل المادة 7 من النظام الداخلي للقمة

18 عدلت القمة في الاجتماع التنظيمي المعقود في 16 نوفمبر 2005 المادة 7 من نظامها الداخلي الوارد في الوثيقة WSIS-05/TUNIS/DOC/2.

ياء– انتخاب الأعضاء الآخرين في مكتب مرحلة تونس من القمة

انتخاب نواب الرئيس

19 في الاجتماع التنظيمي المعقود يوم 16 نوفمبر 2005 انتخبت القمة نواب الرئيس الثلاثين المذكورين أدناه:

الدول الإفريقية: مصر، كينيا، الجماهيرية العربية الليبية، مالي، السنغال، زامبيا.

الدول الآسيوية: الهند، إندونيسيا، إيران، الفلبين، نيبال، باكستان.
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي: الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، نيكاراغوا، ترينيداد وتوباغو، فنـــزويلا.
دول أوروبا الشرقية: أرمينيا، بيلاروس، هنغاريا، لاتفيا، الاتحاد الروسي، صربيا والجبل الأسود.
دول أوروبا الغربية والدول الأخرى: كندا، فرنسا، اليونان، النرويج، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

انتخاب نائبين للرئيس بحكم المركز

20 انتخبت القمة بالترحيب العام السيد محمد غنوشي رئيس وزراء جمهورية تونس والسيد مورتس لوينبرغر نائب رئيس المجلس الاتحادي في سويسرا كنائبين للرئيس بحكم المركز.

تعيين المقرر

21 في الاجتماع التنظيمي المعقود في 16 نوفمبر 2005 انتخبت القمة الدكتور جورج باباداتوس (اليونان) للعمل مقرراً بالترحيب العام.

كاف- تعيين أعضاء لجنة أوراق الاعتماد

22 في الاجتماع التنظيمي المعقود في 16 نوفمبر 2005، عينت القمة لجنة لأوراق الاعتماد في مرحلة تونس تستند إلى عضوية لجنة وثائق التفويض للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين. ووافقت القمة على تعيين نيجيريا وترينيداد وتوباغو بدلاً من سيراليون وسانت لوسيا على التوالي. وبذلك أصبح أعضاء لجنة أوراق الاعتماد لمرحلة تونس من القمة على النحو التالي: الكاميرون، الصين، بنما، البرتغال، ترينيداد وتوباغو، ساموا، نيجيريا، الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة الأمريكية.

لام- تقرير اللجنة التحضيرية

23 في الاجتماع التنظيمي المعقود في 16 نوفمبر 2005، أدلى رئيس اللجنة التحضيرية سعادة السيد جانيس كاركلينـــز (لاتفيا) ببيان قدم فيه تقريراً عن الأعمال التي تم القيام بها أثناء العملية التحضيرية.

ميم- مسائل أخرى

24 بموجب النظام الداخلي للقمة، قام السيد يوشيو أوتسومي، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، بالعمل أميناً عاماً للقمة.

الفصل الثالث

المناقشة العامة

1 أجرت القمة مناقشة عامة في جلساتها العامة الأولى إلى الثامنة المعقودة من 16 إلى 18 نوفمبر 2005.

2 وانعقدت الجلسة العامة الأولى في 16 نوفمبر برئاسة كل من (حسب الترتيب الزمني): فخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس وسعادة السيد محمد غنوشي، رئيس وزراء تونس. وألقيت بيانات من كل من (حسب الترتيب الزمني): فخامة السيد ستيبان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا؛ وسعادة السيد فرناندو دياس دوس سانتوس، رئيس وزراء جمهورية أنغولا؛ وفخامة السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية؛ وسعادة السيدة لويزا دياس دييوغو، رئيسة وزراء جمهورية موزامبيق؛ وفخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب إفريقيا؛ وفخامة السيد أسوماني أزالي، رئيس اتحاد جزر القُمر؛ وفخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي؛ وفخامة الكولونيل علي ولد محمد فال، رئيس المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية في جمهورية موريتانيا الإسلامية؛ وفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية؛ وسعادة الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني، رئيس وزراء دولة قطر؛ وفخامة السيد عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان؛ وفخامة السيد إمومالي راحمانوف، رئيس جمهورية طاجيكستان؛ وسعادة السيد الحاج عليو ماهاما، نائب رئيس جمهورية غانا؛ وسعادة الهونورابل ليبيرتينا أماثيلا، نائبة رئيس وزراء جمهورية ناميبيا؛ وسعادة السيد روبرتو إغناسيو غونزاليس بلاناس، وزير علوم الحواسيب والاتصالات في جمهورية كوبا؛ والسيد سيرج تشوروك، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة ألكاتيل؛ ودكتور روبرت خان، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة مبادرات الأبحاث الوطنية؛ والبروفيسور هانز فان غنكل، رئيس جامعة الأمم المتحدة؛ والسيدة رينات بلويم، رئيسة مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية بالأمم المتحدة؛ والسيد تاداشي أونوديرا، الرئيس ورئيس مجلس إدارة شركة KDDI اليابانية.

3 وانعقدت الجلسة العامة الثانية في 16 نوفمبر برئاسة كل من (حسب الترتيب الزمني): فخامة السيدة فيرا فيكي-فريبرغا، رئيسة دولة جمهورية لاتفيا؛ وجلالة الملك بيربيكرام شاه غيانيندرا، ملك مملكة نيبال؛ وسعادة السيد لوباندو موابي، نائب رئيس جمهورية زامبيا. وألقيت بيانات من كل من (حسب الترتيب الزمني): جلالة الملك بيربيكرام شاه غيانيندرا، ملك مملكة نيبال؛ وسعادة السيد عثمان إسوفي مايغا، رئيس وزراء ورئيس حكومة جمهورية مالي؛ وفخامة السيد إيفو ميرو يوفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك؛ وسعادة الهونورابل باكاليثا بيتويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو؛ وفخامة الرئيس أوليسغون أوباسنجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية؛ وفخامة السيد دينيس ساسو-نغويسو، رئيس جمهورية الكونغو؛ وسعادة السيد جان فرنسوا نتوتومي إيماني، رئيس وزراء الجمهورية الغابونية؛ وفخامة السيد فرنسوا بوزيز يانغوفوندا، رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى؛ وفخامة السيدة فيرا فيكي-فريبرغا، رئيسة دولة جمهورية لاتفيا؛ وفخامة الجنرال إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية؛ وفخامة السيد عبد اللاي واد، رئيس جمهورية السنغال؛ وصاحب السمو الملكي لافاكا أتا أولوكالالا، رئيس وزراء مملكة تونغا؛ وسعادة السيد لوباندو موابي، نائب رئيس جمهورية زامبيا؛ وسعادة الفريق سيريتسيخاما إيان خاما، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا؛ وسعادة السيد زوران سامي، رئيس مجلس صربيا والجبل الأسود؛ وفخامة السيد محمود عباس، رئيس فلسطين؛ وسعادة السيد سيلفان شالوم، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في دولة إسرائيل؛ وسعادة السيد دايانيدي ماران، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية الهند؛ والبروفيسور ديفينا فراو-ميغس، نائبة رئيس اتحاد الوسائط وأبحاث الاتصالات (نيابة عن فريق مهام المجتمع المدني المعني بالتعليم والأوساط الأكاديمية والأبحاث)؛ والسيد ميشيل جارو، الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ والسيد برنارد ليفي، رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لشركة فيفيندي يونيفرسال؛ والسيد مارك كابالدي، نائب مدير شركة ECPAT الدولية (نيابة عن تجمع المجتمع المدني لحقوق الأطفال).

4 وانعقدت الجلسة العامة الثالثة في 16 نوفمبر برئاسة كل من (حسب الترتيب الزمني): سعادة السيد لوباندو موابي، نائب رئيس جمهورية زامبيا؛ وسعادة السيد جيلبيرتو جيل، وزير الثقافة في جمهورية البرازيل الاتحادية؛ وسعادة السيد مايكل ليابيس، وزير النقل والاتصالات في اليونان. وألقيت بيانات من كل من (حسب الترتيب الزمني): سعادة السيد خوسيه مونتيا أغيليرا، وزير الصناعة والتجارة والسياحة في إسبانيا؛ وسعادة السيد فيكتور بوندار، وزير النقل والاتصالات في أوكرانيا؛ وسعادة السيد كالمان كوفاتش، وزير المعلوماتية والاتصالات في جمهورية هنغاريا؛ وسعادة السيد جيلبيرتو جيل، وزير الثقافة في جمهورية البرازيل الاتحادية؛ وسعادة السيدة ماري كيفيني‌يمي، وزيرة التجارة الخارجية والتنمية في فنلندا؛ وسعادة السيد لوتشيو ستانكا، وزير الابتكار والتكنولوجيات في إيطاليا؛ وسعادة السيد مايكل ليابيس، وزير النقل والاتصالات في اليونان؛ وسعادة السيد خورخي ألفاريز هوث، نائب الوزير من المكسيك؛ ودكتور بيرند دفافينباخ، وزير الدولة للاقتصاد في جمهورية ألمانيا الاتحادية؛ ودكتور برندان توهي، الأمين العام لوزارة الاتصالات والموارد البحرية والطبيعية في أيرلندا؛ وسعادة السيد فيليب بلانشي، السفير والممثل الدائم لإمارة موناكو؛ والسيدة فيفيان ريدنغ، مفوض الجماعة الأوروبية؛ وسعادة السيد فرانسيس بونيه كاساس، السفير والممثل الدائم لإمارة أندورا؛ والسيد تاو دينغ، نائب رئيس هواي؛ ودكتورة فلورانس إ. إيتا-أكينانا، المنسقة المشتركة لمشروع سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كينيا (نيابة عن تجمع مراكز الاتصالات)؛ والسيدة كاترين سيبرا، نائبة رئيس البنك الدولي؛ والسيد جان-فيليب كورتوا، رئيس شركة ميكروسوفت الدولية؛ والسيد ديريك دي كيرشهوف، مدير برنامج ماكلوهان بكلية دراسات المعلومات في جامعة تورنتو؛ والسيد ليرونغ شي، نائب الرئيس الأول لشركة ZTE؛ والسيد لويس دي بينيديتو، رئيس شركة AHCIET.

5 وانعقدت الجلسة العامة الرابعة في 17 نوفمبر برئاسة كل من (حسب الترتيب الزمني): فخامة السيد عبد اللاي واد، رئيس دولة جمهورية السنغال؛ وسعادة السيد كالمان كوفاتش، وزير المعلوماتية والاتصالات في جمهورية هنغاريا؛ وسعادة السيد أندرانيك مارغاريان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا. وألقيت بيانات من كل من (حسب الترتيب الزمني): سعادة السيد إدريس جطو، رئيس وزراء المملكة المغربية؛ وسعادة السيد جو هوانغ، نائب رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية؛ وسعادة السيد أحمد العبد الله الأحمد الصباح، وزير الاتصالات في دولة الكويت؛ والسيد بلامين فاتشكوف، رئيس الوكالة الحكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جمهورية بلغاريا؛ وسعادة السيد أنتاناس زينونس كامينسكاس، مستشار حكومة جمهورية لتوانيا؛ وسعادة السيد إتيين سيناتامبو، وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جمهورية موريشيوس؛ وسعادة السيد فيرجيليون ل. بينا، رئيس اللجنة الفلبينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفلبين؛ وسعادة السيد بون يانغ لي، وزير المعلومات والاتصالات ومعلومات الفنون والاتصالات والفنون في جمهورية سنغافورة؛ وسعادة السيد سلطان المنصوري، وزير الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وسعادة السيد إدغار سافيسار، وزير الشؤون الاقتصادية والاتصالات في جمهورية إستونيا؛ وسعادة السيدة نادية السعيد، وزيرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المملكة الأردنية الهاشمية؛ وسعادة السيد ليونيد د. رايمان، وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاتحاد الروسي؛ وسعادة الدكتور محمد بشير المنجد، وزير الاتصالات والتكنولوجيا في الجمهورية العربية السورية؛ وسعادة السيد سورا-أت كلينبراتوم، وزير المعلومات والاتصالات في تايلاند؛ وسعادة السيد جون-يونغ روه، نائب وزير المعلومات والاتصالات في جمهورية كوريا؛ والسيد نيونت سوي، نائب الممثل الدائم لاتحاد ميانمار؛ وسعادة السيد سارالا فرناندو، سفير جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية؛ والبروفيسور مارك ي. موانداوسيا، وزير الاتصالات والنقل في جمهورية تنـــزانيا المتحدة؛ والسيد أوف تودال بنديرسن، الأمين الدائم في وزارة العلم والتكنولوجيا والابتكار في الدانمارك؛ والسيد غودموندور أرناسون، الوزير الدائم في أيسلندا؛ وسعادة الشيخ الفضل بن محمد بن أحمد الحارثي، وكيل وزارة شؤون التنمية في سلطنة عُمان؛ ودكتور يانيس موزينا، وزير الدولة من جمهورية سلوفينيا؛ والسيدة جيليان ماكنتاير، القائمة بأعمال الوزير الدائم بوزارة الإدارة العمومية والمعلومات في جمهورية ترينيداد وتوباغو؛ وسعادة السيد مسعود خان، سفير جمهورية باكستان الإسلامية؛ وسعادة السيد فرنسوا رو، سفير بلجيكا؛ والسيد كوشيرو ماتسورا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ والسيد ديديه لومبار، المدير التنفيذي لشركة تليكوم فرنسا؛ والسيد يوشيو أوتسومي، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات؛ والسيدة ديلفين نانا ميكونتير، المنسق العام للمركز النسائي لتعزيز التنمية (CEFEPROD) (نيابة عن تجمع المجتمع المدني

للأسرة الإفريقية)؛ والسيد ماساو ناكامورا، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة NTT DoCoMo؛ والسيد إيدان وايت، الأمين العام للاتحاد الدولي للصحفيين؛ والسيد عبدولي جانه، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا؛ والبروفيسور نيكولاس نغروبونتي، رئيس معمل الوسائط في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ومؤسس مبادرة حاسوب محمول لكل طفل (نيابة عن مبادرة الحاسوب المحمول مقابل 100 دولار).

6 وانعقدت الجلسة العامة الخامسة في 17 نوفمبر برئاسة كل من (حسب الترتيب الزمني): سعادة السيد محمد غنوشي، رئيس وزراء تونس؛ وسعادة الدكتور سفيان جليل، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية إندونيسيا. وأُلقيت بيانات من كل من (حسب الترتيب الزمني): سعادة السيد أندرانيك مارغاريان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا؛ وسعادة السيد لورانس–جان برينكهورست، نائب رئيس وزراء مملكة هولندا؛ وسعادة الدكتور مارتن ماير، وزير النقل والاتصالات في إمارة ليختنشتاين؛ وسعادة الدكتور سفيان جليل، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية إندونيسيا؛ وسعادة السيد كارلوس الفارث، وزير الاقتصاد في شيلي؛ وسعادة السيد تيفيرا والووا، وزير بناء القدرات في جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية؛ وسعادة السيد فلاديمير مولوجين، وزير تنمية المعلومات في جمهورية مولدوفا؛ وسعادة السيدة دانا بيروفا، وزيرة المعلوماتية في الجمهورية التشيكية؛ وسعادة السيد دو ترونغ كا، الوزير من جمهورية فيتنام الاشتراكية؛ وسعادة السيد هيزو تاكيناكا، وزير الشؤون الداخلية والاتصالات من اليابان؛ وسعادة البروفسور خوسيه ماريانو غاغو، وزير العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي في البرتغال؛ وسعادة السيد بافول بروكوبوفيتش، وزير النقل والبريد والاتصالات في جمهورية سلوفاكيا؛ وسعادة السيدة غيرترود كيتيمبو، وزيرة البريد والهاتف والاتصالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وسعادة السيد بن علي يلديريم، وزير النقل في تركيا؛ والسيد ريموند يوهانسن، وزير الدولة للشؤون الخارجية في النرويج؛ وسعادة السيد يانوس ستانسشيك، وكيل وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية بولندا؛ والسيد كايرات أبوسيتوف، الممثل الدائم لجمهورية كازاخستان؛ وسعادة السيد ريكاردو غونساليس أريناس، سفير جمهورية أوروغواي الشرقية؛ وسعادة السيدة أستريد دفبورغ، سفيرة السويد؛ والسيد غي أوليفييه سيغوند، رئيس صندوق التضامن الرقمي؛ والسيد يونغ نام شو، نائب الرئيس والمدير التنفيذي لشركة SK؛ والسيدة برونا مولينا فايدوتي، نائبة الأمين العام للاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة (نيابة عن تجمع المجتمع المدني لحقوق الإنسان)؛ والسيدة لاثا غاوري، المسؤولة المجتمعية في مبادرة عالم واحد الدولية وعضو مجموعة المساعدة الذاتية في مجموعة القضاء على الفقر الريفي (نيابة عن تجمع المجتمع المدني للقاعدة الجماهيرية)*.

7 وانعقدت الجلسة العامة السادسة في 17 نوفمبر برئاسة كل من (حسب الترتيب الزمني): سعادة الدكتور سفيان أ. جليل، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية إندونيسيا؛ وسعادة السيد الدكتور طارق كامل، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية مصر العربية؛ وسعادة السيدة ماجدة شنن، مساعدة وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية الدولية في جمهورية مصر العربية. وألقيت بيانات من كل من (حسب بالترتيب الزمني): سعادة السيد موريتز ليونبرغر، نائب رئيس الاتحاد السويسري؛ وسعادة الأونورابل بورشيل وايتمان، وزير المعلومات في جامايكا؛ وسعادة الدكتورة مارتا بينتو دي هارت، وزيرة الاتصالات في جمهورية كولومبيا؛ وسعادة الدكتور طارق كامل، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية مصر العربية؛ وسعادة السيد تيري بريتون، وزير الاقتصاد والمالية والصناعة في فرنسا؛ والمهندس أوسكار شينشيلا غوزمان، مفتش الاتصالات في جمهورية غواتيمالا؛ والسيد فرانس موراك، وزير الدولة في المستشارية الاتحادية للنمسا؛ وسعادة السيد سولت ناجي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في رومانيا؛ وسعادة السيد ليونبو ليكي دورجي، وزير المعلومات والاتصالات في مملكة بوتان؛ وسعادة السيد جيمالي نيهازي، وزير النقل في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة؛ وسعادة الدكتورة مرغريتا سيدونو دي فرناندير، السيدة الأولى والوزيرة في الجمهورية الدومينيكية؛ وسعادة السيد ألكساندر لومايا، وزير التعليم والعلوم في جورجيا؛ والسيد خيسوس أ. ميخا، مفوض اللجنة الوطنية للاتصالات في جمهورية هندوراس؛

* بعد بيان سعادة السيد أندرانيك مارغاريان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا لجأت تركيا إلى استعمال حقها في الرد. كما استعملت اليونان حقها في الرد في نهاية الجلسة العامة السادسة في صدد بيان سعادة السيد زيمالي نيهازي، وزير النقل في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة.

والسيد إدواردو كاليكس، نائب وزير الشؤون الخارجية في السلفادور والمفوض الرئاسي لمبادرة بنما الشعبية؛ والسيد توليو ديل بونو، وزير العلم والتكنولوجيا في جمهورية الأرجنتين؛ والسيدة فاي هولتايزن، نائبة وزير الاتصالات في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والفنون في أستراليا؛ وسعادة السيد وليم جاكوبي سالاسار، الأمين التنفيذي لمجلس العلم والتكنولوجيا في نيكاراغوا؛ والسيد ونستون روبرتس، خبير المعلومات الاستراتيجي، في المكتبة الوطنية في نيوزيلندا؛ والأونورابل ماك هارب، عضو مجلس الشيوخ في كندا؛ والسيد جوريليك تيبنون، أمين وزارة النقل في جمهورية جزر مارشال؛ وسعادة السيدة تانيا فيلا، سفيرة مالطا؛ والسيدة مغالي بازيللو، من منظمة البدائل الإنمائية بالمرأة لعصر جديد (DAWN) (نيابة عن مجموعة المجتمع المدني للمساواة بين الجنسين)؛ السيد غي سيبان، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية؛ والسيد أمير دوسال، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للشراكة الدولية؛ والسيدة سوسان تاهماسيبي، العضو المؤسس لمركز التدريب والأبحاث لمنظمات المجتمع المدني الإيرانية (نيابة عن أسرة المجتمع المدني للشرق الأوسط وآسيا الغربية)؛ والسيد فيليب بيتي، نائب المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

8 وانعقدت الجلسة العامة السابعة في 18 نوفمبر برئاسة كل من (حسب الترتيب الزمني): سعادة السيد محمد غنوشي رئيس وزراء تونس؛ وسعادة البروفسور محمد سليماني، وزير الاتصالات والتكنولوجيا في جمهورية إيران الإسلامية؛ وسعادة السيد طيب حضري، وزير البحث العلمي والتكنولوجيا وتنمية الكفاءات في تونس؛ وسعادة السيد جان ميشيل أوبير، سفير فرنسا. وأُلقيت بيانات من كل من (بالترتيب الزمني): سعادة السيد أبسالوم تيمبا دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلاند؛ وسعادة الأسقف جون باتريك فولي، من الفاتيكان؛ وسعادة السيدة لينيت إيستموند، وزيرة التجارة والشؤون الاستهلاكية وتنمية الأعمال التجارية في بربادوس؛ والسيد الأونورابل عبد المعين خان، وزير العلم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جمهورية بنغلاديش الشعبية؛ وسعادة السيد ليم كينغ ياووك، وزير الطاقة والمياه والاتصالات في ماليزيا؛ وسعادة عبد الملك المعلّمي، وزير الاتصالات في جمهورية اليمن؛ وسعادة السيد محمد سعيد، وزير النقل والاتصال في جمهورية ملديف؛ وسعادة السيد بالوساوي فابو الثاني، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دولة ساموا المستقلة؛ وسعادة السيد على عباسوف، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية أذربيجان؛ وسعادة السيد بيهين داتو أبو بكر أبونغ، وزير الاتصالات في بروني دار السلام؛ وسعادة الدكتور جون ماربورغر، الممثل الخاص ومستشار العلم والتكنولوجيا لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ وسعادة السيد دكتور أوفيديو دي جيسوس أماراي، وزير النقل والاتصالات في جمهورية تيمور–ليشتي؛ وسعادة السيدة باتريسيا كالياتي، وزيرة المعلومات والسياحة في ملاوي؛ وسعادة السيد أميرزاي سانغوين، وزير الاتصالات في أفغانستان؛ وسعادة البروفسور محمد سليماني، وزير الاتصال والتكنولوجيا في جمهورية إيران الإسلامية؛ وسعادة السيدة الحاجة عيساتو بيلا ديالو، وزيرة المعلومات في جمهورية غينيا؛ وسعادة السيد فريديريك دوهو، وزير الاتصال وترويج التكنولوجيا الجديدة في جمهورية بنن؛ والسيد جيمس ريجي، الأمين الدائم في جمهورية كينيا؛ والدكتور خوان كارلوس سولينس مورينو، رئيس المجلس الوطني للاتصالات في إكوادور؛ والسيد شالامبوس ستوتيريو، موظف التخطيط لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جمهورية قبرص؛ والسيد أسادجون خودجايف، نائب المدير العام لوكالة الاتصالات والمعلومات في جمهورية أوزبكستان؛ وسعادة السيد سيرجي ألينيك، سفير جمهورية بيلاروس؛ وسعادة السيد كويروندا روهيمبا، سفير جمهورية أوغندا؛ والسيد أرمان تيليتي، نائب وزير الأشغال العامة والنقل والاتصال في جمهورية ألبانيا؛ والسيد بيير فرديناندو كاسيني، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي؛ والسيدة روبين د. غروس، المدير التنفيذي لهيئة عدالة الملكية الفكرية؛ والسيد إدوارد دايان، المدير العام للاتحاد البريدي العالمي؛ والسيد دونالد كابيروكا، رئيس بنك التنمية الإفريقي؛ والسيد محمد تيجاني بن جمعة، نائب رئيس لجنة المعلومات والاتصال في الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية (نيابة عن المجتمع المدني للعلم والتكنولوجيا)؛ والسيد مارسي أ. بواسار، المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ والسيدة مود دي بوير بوكويكيو، نائبة الأمين العام لمجلس أوروبا؛ والسيدة لين سانت آمور، رئيسة جمعية الإنترنت؛ والسيد شوجي نيشيموتو، المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

9 وانعقدت الجلسة العامة الثامنة في 18 نوفمبر برئاسة كل من (حسب الترتيب الزمني): سعادة السيد موريتز لوينبيرغر، نائب رئيس الاتحاد السويسري؛ وسعادة السيد طيب حضري، وزير البحث العلمي والتكنولوجيا وتنمية الكفاءات

في تونس؛ وسعادة السيد مسعود خان، سفير جمهورية باكستان الإسلامية؛ وسعادة السيد محمد غنوشي، رئيس وزراء تونس؛ وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس. وأُلقيت بيانات من كل من (حسب الترتيب الزمني): الأونورابل أندرو روبرت ياتيلمان، أمين دائرة النقل والاتصالات والبنية التحتية في ولايات ميكرونيزيا المتحدة، وسعادة السيد محمد جميل الملاَّ، وزير الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في المملكة العربية السعودية؛ وسعادة السيدة أداما فوفانا، وزير العلاقات بالبرلمان والمتحدث باسم حكومة بوركينا فاسو؛ وسعادة السيد عبد الرحمن محمد شلغوم، وزير الشؤون الخارجية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية؛ وسعادة السيد عمر حضري، وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جمهورية النيجر؛ وسعادة البروفسور بونتاييم فيساماي، الوزير بمكتب رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ والأونورابل مينان ماكدوال-غاي، وزير الدولة للاتصال والمعلومات والتكنولوجيا في جمهورية غامبيا؛ وسعادة السيد مختار جومالييف، السفير والممثل الدائم لجمهورية قيرغيزستان؛ وسعادة السيدة راكيل ألكساندرا بواتيفين كابرال، سفيرة جمهورية فنـــزويلا البوليفارية؛ والمهندس سيرجيو أنتونيو تورو، المدير التنفيذي لجمهورية بوليفيا؛ والسيد رافاييل موينيتي، رئيس مكتب الحكومة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات في بيرو؛ وسعادة الدكتور فرانز غراف فون هارنونكورت-أونفيرساخت، رئيس مجلس الاتصالات للنظام العسكري المستقل لمالطة؛ وسعادة السيد أداما ساماسيكو، رئيس اللجنة التحضيرية لمرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

الفصل الرابع

اجتماعات المائدة المستديرة والفريق الرفيع المستوى

1 وفقاً لقرار اتُّخذ في الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمرحلة تونس، دعت القمة إلى انعقاد اجتماعي مائدة مستديرة واجتماع لفريق رفيع المستوى يومي 16 و17 نوفمبر 2005 على التوالي. وكان الهدف من اجتماعي المائدة المستديرة هو إتاحة الفرصة لرؤساء الدول أو الحكومات لإجراء مناقشات حية وتفاعلية في إطار موضوع أساسي عنوانه "من الالتزام إلى العمل: التنفيذ فيما بعد مرحلة تونس" مع الشخصيات القيادية من المنظمات الدولية وكيانات قطاع الأعمال والمجتمع المدني الحاضرة في القمة. وكان موضوع اجتماع فريق النقاش رفيع المستوى هو "تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية". وضم المشاركون ممثلي الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. وكانت الاجتماعات الثلاثة تشكّل جزءاً من القمة الرسمية (البند 10 من جدول الأعمال).

2 ومرفق طيه تقريرا اجتماعي المائدة المستديرة والفريق الرفيع المستوى (انظر الملحقات 2 ألف و2 باء و2 جيم).

الفصل الخامس

تقرير لجنة أوراق الاعتماد

1 تنص المادة 5 من النظام الداخلي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات على ما يلي:

"يتم في بداية القمة تعيين لجنة لأوراق الاعتماد تتألف من تسعة أعضاء. ويستند تشكيل اللجنة إلى تشكيل لجنة وثائق التفويض للجمعية العامة للأمم المتحدة وقت انعقاد القمة في كل مرحلة من مرحلتيها. وتفحص اللجنة أوراق اعتماد الممثلين وتقدم تقريراً إلى القمة دون تأخير."

2 وفي الاجتماع التنظيمي المعقود في 16 نوفمبر 2005، قامت القمة، وفقاً للمادة 5 من نظامها الداخلي، بتعيين لجنة لأوراق الاعتماد يستند تشكيلها إلى تشكيل لجنة وثائق التفويض للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين، وهذه الدول هي الكاميرون والصين وبنما والبرتغال وسانت لوسيا* وساموا وسيراليون** والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

3 وعقدت لجنة أوراق الاعتماد اجتماعاً واحداً في 18 نوفمبر 2005.

4 وانتُخبت السيدة شيلي – آن كلارك – هيندز (ترينيداد وتوباغو) رئيساً للجنة أوراق الاعتماد بالإجماع.

5 وكان معروضاً على اللجنة مذكرة من الأمين العام للقمة، مؤرخة 18 نوفمبر 2005، تتعلق بأوراق اعتماد ممثلي الدول والجماعة الأوروبية لدى القمة. وألقى أمين لجنة أوراق الاعتماد بياناً فيما يتصل بمذكرة الأمين العام للقمة، حيث استكمل مضمون المذكرة لتبيان أوراق الاعتماد والمراسلات التي تمّ تلقيها بعد إعداد مذكرة الأمين العام.

6 وكما يلاحظ من الفقرة 1 من المذكرة ومن البيان المتصل بها، وردت أوراق اعتماد رسمية للممثلين لدى القمة، بالشكل المطلوب في المادتين 3 و4 من النظام الداخلي للقمة، حتى وقت اجتماع لجنة أوراق الاعتماد، من الدول التالية البالغ عددها 112 دولة ومن الجماعة الأوروبية:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمارك، السلفادور، إريتريا، إستونيا، الجماعة الأوروبية، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غينيا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، لاتفيا، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، ميكرونيزيا، موناكو، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، باراغواي، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سوازيلاند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور–ليشتي، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنـــزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أورغواي، أوزبكستان، فيتنام، اليمن.

---

* تحل ترينيداد وتوباغو محل سانت لوسيا.

** تحل نيجيريا محل سيراليون.

7 وكما يلاحظ من الفقرة 2 من المذكرة ومن البيان المتصل بها، وردت إلى الأمين العام للقمة، حتى وقت اجتماع لجنة أوراق الاعتماد، معلومات تتعلق بتعيين ممثلي الدول لدى القمة بواسطة الفاكس، من رؤساء الدول أو الحكومات، أو وزراء الخارجية، أو بواسطة رسائل أو مذكرات شفوية من البعثات المعنية، من الدول التالية البالغ عددها 39 دولة:

أفغانستان، الجزائر، الأرجنتين، أذربيجان، بيلاروس، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إثيوبيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، الكرسي الرسولي، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، المكسيك، المغرب، نيبال، عُمان، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، جمهورية مولدوفا، السنغال، سلوفينيا، سري لانكا، طاجيكستان، جمهورية فنـــزويلا البوليفارية، زامبيا.

8 وكما يلاحظ من الفقرة 3 من المذكرة ومن البيان المتصل بها، لم ترسل الدول التالية البالغ عددها 23 دولة المشاركة في القمة، حتى وقت اجتماع لجنة أوراق الاعتماد، أي معلومات إلى الأمين العام للقمة عن ممثليها لدى القمة:

أنغولا، بوروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، فيجي، الغابون، غامبيا، غُيانا، هايتي، لبنان، ليبيريا، موريتانيا، منغوليا، موزامبيق، بنما، سان تومي وبرانسيـــبي، سيشيل، سيراليون، السودان، توغو، توفالو، زيمبابوي.

9 وقررت اللجنة قبول أوراق اعتماد ممثلي جميع الدول والجماعة الأوروبية المذكورين في المذكرة المشار إليها آنفاً وفي البيان المتصل بها، على أساس أن أوراق الاعتماد الرسمية لممثلي الدول المشار إليها في الفقرتين 7 و8 أعلاه سترسل إلى الأمين العام للقمة في أقرب وقت ممكن.

10 واعتمدت اللجنة مشروع القرار التالي دون تصويت:

"*إن لجنة أوراق الاعتماد*،

"*وقد نظرت في* أوراق اعتماد الممثلين المشاركين في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المشار إليها في مذكرة الأمين العام للقمة المؤرخة 18 نوفمبر 2005،

"*تقبل* أوراق اعتماد ممثلي الدول والجماعة الأوروبية المشار إليها في المذكرة المشار إليها آنفاً".

11 وقررت اللجنة، دون تصويت، أن توصي القمة باعتماد مشروع قرار (انظر الفقرة 13 فيما يلي).

12 وبناء على ما سبق، يقدم هذا التقرير إلى القمة.

توصية لجنة أوراق الاعتماد

13 توصي لجنة أوراق الاعتماد بأن تعتمد القمة مشروع القرار التالي:

"أوراق اعتماد الممثلين لدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات

إن القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وقد نظرت في تقرير لجنة أوراق الاعتماد والتوصية الواردة فيه،

توافق على تقرير لجنة أوراق الاعتماد."

الإجراء الذي اتخذته القمة

14 في الجلسة العامة الثامنة المعقودة في 18 نوفمبر 2005، نظرت القمة في تقرير لجنة أوراق الاعتماد (WSIS-05/TUNIS/DOC/8(Rev.1))

15 واعتمدت القمة مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة في تقريرها (للاطلاع على نص القرار، انظر الفصل الأول، القسم جيم من هذا التقرير).

16 ونشر الملحق ألف التالي يوم 18 نوفمبر، الساعة 1900 بعد تحديثه.

الملحق ألف

حالة أوراق الاعتماد بتاريخ 18 نوفمبر، الساعة 19:00

1 أوراق الاعتماد الرسمية للممثلين لدى القمة، بالشكل المطلوب في المادتين 3 و4 من النظام الداخلي للقمة، التي وردت حتى 18 نوفمبر، الساعة 19:00، من الدول التالية البالغ عددها 118 دولة ومن الجماعة الأوروبية:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمارك، السلفادور، إريتريا، إستونيا، الجماعة الأوروبية، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، لاتفيا، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، موناكو، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سوازيلاند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور–ليشتي، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنـــزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أورغواي، أوزبكستان، فيتنام، اليمن.

2 المعلومات المتعلقة بتعيين ممثلي الدول لدى القمة التي وردت إلى الأمين العام للقمة، حتى 18 نوفمبر، الساعة 19:00، بواسطة الفاكس من رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء الخارجية أو بواسطة رسائل أو مذكرات شفوية من البعثات المعنية من الدول التالية البالغ عددها 34 دولة:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أذربيجان، كندا، كولومبيا، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إثيوبيا، غانا، غواتيمالا، الكرسي الرسولي، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، المغرب، نيبال، عُمان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، السنغال، سلوفينيا، سري لانكا، طاجيكستان، جمهورية فنـــزويلا البوليفارية، زامبيا.

3 الدول التالية البالغ عددها 21 دولة المشاركة في القمة لم ترسل، حتى 18 نوفمبر، الساعة 19:00، إلى الأمين العام للقمة أي معلومات بشأن ممثليها في القمة:

بوروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، فيجي، الغابون، غامبيا، غُيانا، هايتي، لبنان، ليبيريا، موريتانيا، منغوليا، موزامبيق، بنما، سان تومي وبرينسيـــبي، سيشيل، سيراليون، السودان، توغو، زيمبابوي.

الفصل السادس

تقارير من اجتماعات أصحاب المصلحة

1 بعد المناقشة العامة في الجلسة العامة الخامسة (البند 9 من جدول الأعمال) استمعت القمة إلى التقارير التالية من اجتماعات أصحاب المصلحة (البند 11، بالترتيب الزمني): السيد جاني ريفيّون، رئيس اتحاد المنتدى العالمي للوسائط الإلكترونية عن الدورة الثانية للمنتدى؛ والسيد خوسيه لويس ماشينيا، المدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية عن المبادرة والنشاط المعنون "قياس مجتمع المعلومات" بمشاركة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد واليونسكو والبنك الدولي ومعهد التحليل الاقتصادي والمعلوماتية.

2 وفي الجلسة العامة الثامنة، وبعد اختتام المناقشة العامة (البند 9 من جدول الأعمال) استمعت القمة إلى التقارير التالية من اجتماعات أصحاب المصلحة (البند 11، بالترتيب الزمني): السيدة تيتي أكينسانمي، المنسق العالمي لمجموعة الشباب في إطار القمة العالمية، شبكة المدارس الإفريقية، عن حملات الشباب الوطنية وما بعد تونس؛ والسيد ريتشارد ماكورميك، الرئيس الفخري لغرفة التجارة الدولية عن "المنظور التجاري للقضايا الحاسمة في مجتمع المعلومات"؛ والبروفسور شويشي إيواتا، رئيس لجنة بيانات العلم والتكنولوجيا، المجلس الدولي للعلوم، عن العموميات المعلوماتية لمبادرة العلم؛ والسيد روبرت أيمار، المدير العام للجنة الأوروبية للأبحاث النووية عن الشبكات الإفريقية للبحث والتعليم؛ والسيدة إليزابث لونغوورث، مديرة شعبة مجتمع المعلومات في اليونسكو عن الأحداث الموازية في اليونسكو أثناء مرحلة تونس من القمة العالمية؛ والآنسة إيناس شيرميتي من اتحاد الشباب للعلوم في تونس (نيابة عن المجلس العالمي للشباب) عن رسالة الشباب إلى رؤساء الدول والحكومات وإلى المنظمات الدولية؛ والسيد جو شيرلي الصغير، رئيس شعب نافاجو/مكتب طب السرطان التكميلي والطب البديل عن الشعوب الأصلية ومجتمع المعلومات؛ والسيد خوسيه أنتونيو أوكامبو، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة عن فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساهمتها في عملية القمة؛ والسيد منذر بن عايد من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف عن أنشطة الاتحاد أثناء مرحلة تونس من القمة؛ والسيد كارميلو ساينث دي لا مانثا، رئيس اتحاد الباسك للبلديات؛ والسيد عباس محسن، عمدة مدينة تونس ورئيس الاتحاد التونسي للبلديات عن القمة العالمية الثانية للمدن والسلطات المحلية المعنية بمجتمع المعلومات؛ والدكتور ألكس بيرن، رئيس الاتحاد الدولي لاتحادات ومؤسسات المكتبات عن "المكتبات – تطبيق عملي لمجتمع المعلومات"؛ والسيدة فيولا كريبس، الأمين العام لمتطوعي المؤتمرات الدولية عن "المؤتمرات وحملة التطوع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛ والسيد هيروشي كاواكورا ممثل اتحاد DAISY في القمة العالمية عن المنتدى العالمي بشأن الإعاقة في مجتمع المعلومات؛ والسيدة ليتي تيمبولونغوي، الرئيسة المؤقتة لمجموعة القمة العالمية بشأن المساواة بين الجنسين/الاتحاد العالمي لهيئات الإذاعات المجتمعية عن "تنفيذ القمة العالمية: مجموعة المساواة بين الجنسين في الماضي والحاضر وما بعد تونس"؛ وسعادة البروفسور السيد نجيّة، مفوض الاتحاد الإفريقي عن تقرير بشأن "مائدة مستديرة للفضاء السيبراني متعدد اللغات بمشاركة الجميع في مجتمع المعلومات وتقاسم المعارف"؛ والدكتور فرانسيس موغويت، مدير المعمل العلمي لتنمية المعلومات التابع للمدرسة الوطنية العليا للتقنيات المتقدمة عن النفاذ المفتوح إلى المعلومات العلمية؛ والآنسة رينالیا عبد الرحيم، المدير التنفيذي لشراكة المعرفة العالمية عن منتدى شراكة المعرفة العالمية؛ والسيد روبرتو بلوا، نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات عن أنشطة الاتحاد أثناء مرحلة تونس من القمة.

3 وأثناء تقديم التقارير من اجتماعات أصحاب المصلحة، أشار السيد جان ريفييّون، رئيس اتحاد المنتدى العالمي للوسائط الإلكترونية أثناء تقريره عن الدورة الثانية للمنتدى العالمي، إلى "رسالة الدورة الثانية للمنتدى العالمي إلى القمة العالمية". وهذه الرسالة التي اعتمدها المنتدى الثاني في 16 نوفمبر 2005 كانت قد قُدمت إلى الأمين العام للأمم المتحدة

وأحيلت يوم 12 ديسمبر 2005 من مساعد الأمين العام للاتصال والمعلومات السيد شاشي ثارور إلى الأمين العام للقمة السيد يوشيو أوتسومي. ويمكن الاطلاع على نص هذه الرسالة في الموقع
http://www.itu.int/wsis/documents/listing.asp?lang=en&c_event=s|2&c_type=co|ngo

4 وبالمثل، قام السيد كارميلو ساينث دي لا مانثا، رئيس اتحاد الباسك للبلديات والسيد عباس محسن عمدة مدينة تونس ورئيس الاتحاد التونسي للبلديات عند تقديمهما تقريراً عن القمة العالمية الثانية للمدن والسلطات المحلية بشأن مجتمع المعلومات، بالإشارة إلى الإعلان السياسي للقمة العالمية الثانية للمدن والسلطات المحلية بشأن مجتمع المعلومات، الذي اعتُمد في بيلباو يوم 11 نوفمبر 2005. وقد تم تسليم هذا الإعلان إلى الأمين العام للقمة السيد يوشيو أوتسومي ويمكن الاطلاع عليه في الموقع http://www.itu.int/wsis/documents/listing.asp?lang=en&c_event=s|2&c_type=co|ngo

الفصل السابع

اعتماد "التزام تونس"

1 بناء على توصية من اللجنة التحضيرية، نظرت القمة في مشروع "التزام تونس"، الذي أحيل إليها بموجب مذكرة من رئيس اللجنة التحضيرية (WSIS-05/TUNIS/DOC/7).

2 وفي الجلسة العامة الثامنة المعقودة في 18 نوفمبر 2005 اعتمدت القمة بالإجماع "التزام تونس" (للاطلاع على نص التزام تونس انظر الفصل الأول، القسم ألف من هذا التقرير).

3 وتلقت الأمانة التنفيذية البيان التفسيري التالي المقدَّم إليها:

ألف. بيان تفسيري من الولايات المتحدة الأمريكية:

1. يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين يمثلان علامة هامة في جهود المجتمع الدولي صوب تنمية مجتمع المعلومات. وتطلب الولايات المتحدة إدراج هذا البيان التفسيري في المحاضر المكتوبة لأعمال هذه القمة؛ وانضمامنا إلى توافق الآراء يستند في جانب منه إلى الأسس الواردة في هذا البيان.

2. تؤكد الولايات المتحدة على أن حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة ودونما اعتبار للحدود، كما جاء في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلى جانب حرية الصحافة، هي أسس جوهرية لمجتمع المعلومات.

3. وطوال هذه العملية كانت مشاركة أصحاب المصلحة العديدين أساساً لأعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتعتقد الولايات المتحدة اعتقاداً جازماً أن الأمر يجب أن يستمر على هذا النحو. وسيكفل هذا النهج الذي لا يستبعد أحداً أن يؤدي تنفيذ ومتابعة هذه القمة الناجحة إلى توسيع فوائد المجتمع الرقمي للجميع. وتحقيقاً لذلك تود الولايات المتحدة أن تؤكد مرة أخرى أن ملحق برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات هو إرشادي فقط وليس حصرياً. ورغم الإشارات المحددة إلى دور الحكومات في الفقرة 8 من التزام تونس والفقرة 85 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات فإن الولايات المتحدة تتصور أيضاً أن عمليتي التنفيذ والمتابعة من القمة، بما في ذلك منتدى إدارة الإنترنت، ستشملان الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والإقليمية في جهد مشترك لتعظيم قدراتها ومساهماتها المشتركة.

4. وتلاحظ الولايات المتحدة أيضاً أن برنامج عمل مجتمع المعلومات يحدد دوراً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وربما للجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في متابعة القمة. ونحن نتوقع أن يكون إدراج متابعة القمة العالمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي جانباً من العملية الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة، وهو إصلاح ضروري لزيادة كفاءة وفعالية كثير من المنظمات التي تتألف منها الأمم المتحدة.

5. وتفهم الولايات المتحدة مصطلح "الحق في التنمية" في الفقرة 3 من التزام تونس بأنه يعني أن يتمتع كل فرد بالحق في تنمية قدراته الفكرية أو غيرها من القدرات إلى أقصى حد ممكن من خلال ممارسة المجموعة الكاملة من الحقوق المدنية والسياسية. ولا يمكن التذرع بعدم التنمية لتبرير الانتقاص من حقوق الإنسان.

6. وتلاحظ الولايات المتحدة الإشارات العديدة في كلا التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات إلى أهمية الحكم الرشيد لمجتمع المعلومات. وتفسِّر الولايات المتحدة هذه الإشارات إلى "الحكم الرشيد" بأنها تعني سياسات اقتصادية سليمة (بما في ذلك سياسات تشجع المنافسة) ومؤسسات ديمقراطية قوية تستجيب لاحتياجات الشعوب وتتسم بالشفافية أمام الشعوب واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

7. وتعتقد الولايات المتحدة أن الحوار الإيجابي والمتفاعل بشأن الموضوعات المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والإدارة السليمة للشركات المشار إليها في الفقرة 17 من التزام تونس ينبغي أن تشمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركات الوطنية وعبر الوطنية على السواء.

8. وتفسّر الولايات المتحدة الإشارة في الفقرة 31 من التزام تونس إلى النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف الذي يقوم على أساس حكم القانون والانفتاح وعدم التمييز والإنصاف بأنها تشمل تحرير التجارة بطريقة ذات معنى على النحو الوارد في الفقرة 27 من وثيقة نتائج القمة العالمية لعام 2005 (A/60/L.1). وكما لوحظ في وثيقة نتائج القمة العالمية يُسهِم تحرير التجارة في حفز التنمية في كل أنحاء العالم واضطلاع التجارة بدورها الكامل في تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية للجميع.

9. وتفهم الولايات المتحدة أن الإشارات إلى نقل التكنولوجيا في الفقرات 8-9 و49 و54 و89 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، بما في ذلك الإشارات التي تعلن بالتحديد "نقل التكنولوجيا بشروط متفَّق عليها بين الطرفين" تعني، في حالة التكنولوجيات والمعارف الخاضعة لحقوق الملكية الفكرية، أن أي عمليات نقل يجب أن تكون على أساس مفاوضات حرة واتفاق متبادَل. وينطبق ذلك بغض النظر عما إذا كان الناقل والمنقول إليه من الحكومات أو الكيانات الخاصة أو خلافهما.

الفصل الثامن

اعتماد "برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات"

1 بناء على توصية من اللجنة التحضيرية نظرت القمة في مشروع "برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات" الذي أحيل إليها بموجب مذكرة من رئيس اللجنة التحضيرية ((WSIS-05/TUNIS/DOC/6(Rev.1)).

2 وفي الجلسة العامة الثامنة المعقودة في 18 نوفمبر 2005 اعتمدت القمة بالإجماع "برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات" (للاطلاع على نص برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، انظر الفصل الأول، القسم باء، من هذا التقرير).

3 وتلقت الأمانة التنفيذية البيان التفسيري التالي المقدّم إليها:

ألف. بيان تفسيري من كوستاريكا:

بشأن "برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات" (الوثيقة (WSIS-05/TUNIS/DOC/6(Rev.1)):

الفقرة 13. تفسير كوستاريكا هو أنه ليس في هذه الفقرة ما يمنعها من مواصلة سياستها التي تقضي بأن تظل أولوية بلدنا هي الاستثمارات العامة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت الحاضر وفي المستقبل بوصفها الطريقة المثلى لكفالة وصول فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى كل السكان في كل مكان وبطريقة منصفة وبتكلفة محتملة.

الفقرة 14. تفسير كوستاريكا هو أن الأمر الهام هو أن تكون الاستثمارات اللازمة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولأغراض تنمية الخدمات الجديدة قريبة المنال بغض النظر عما إن كانت هذه الاستثمارات تأتي من القطاع العام أو من القطاع الخاص.

الفقرة 16. تشير كوستاريكا إلى أنه تماشياً مع واقعها الوطني وإطارها المؤسسي كانت الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وستظل استثمارات عامة بطابعها أساساً.

الفقرة 21. تفسير كوستاريكا هو أن التمويل العام لتوفير النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يشمل الاستثمار المباشر من الدولة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

باء. بيان تفسيري من الولايات المتحدة الأمريكية:

في البيان التفسيري الذي قدَّمته الولايات المتحدة الأمريكية والوارد نصه في الفصل السابع أعلاه يرد أيضاً إشارة إلى "برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات". يُرجى الرجوع إلى الفصل السابع، القسم ألف، للاطلاع على التفاصيل.

الفصل التاسع

اعتماد مشروع تقرير مرحلة تونس من القمة

1 في الجلسة العامة الثامنة المعقودة في 18 نوفمبر 2005، عرض المقرِّر مشروع تقرير مرحلة تونس من القمة (WSIS-05/TUNIS/DOC/9).

2 وفي الجلسة نفسها اعتمدت القمة مشروع التقرير وصرّحت للمقرِّر باستكمال صياغته النهائية.

الفصل العاشر

اختتام مرحلة تونس من القمة

1 في الجلسة العامة الثامنة المعقودة في 18 نوفمبر 2005 ألقيت بيانات ختامية من سعادة السيد يوشيو أوتسومي، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والأمين العام للقمة؛ وسعادة السيد موريتس لوينبرغر، نائب رئيس الاتحاد السويسري وفخامة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس جمهورية تونس.

2 وفي الجلسة نفسها أعلن رئيس جمهورية تونس اختتام مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

الملحق 1

قائمة الوثائق المعروضة على القمة

كانت الوثائق التالية معروضة على القمة:

ألف. الوثائق الرسمية:

1. مشروع جدول أعمال مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS-05/TUNIS/DOC/1)
2. مشروع تعديل المادة 7 من النظام الداخلي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS-05/TUNIS/DOC/2)
3. النسق المقترح لمرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS-05/TUNIS/DOC/3)
4. تقرير عن العملية التحضيرية للمرحلة الثانية للقمة (WSIS-05/TUNIS/DOC/4)
5. تقرير عن تقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS-05/TUNIS/DOC/5)
6. مشروع "برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات" (WSIS-05/TUNIS/DOC/6(Rev.1))
7. مشروع "التزام تونس" (WSIS-05/TUNIS/DOC/7)
8. تقرير لجنة أوراق الاعتماد إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS-05/TUNIS/DOC/8(Rev. 1))
9. مشروع تقرير مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS-05/TUNIS/DOC/9)

باء. الوثائق الإدارية:

1. معلومات للمشاركين (WSIS-05/TUNIS/ADM/1)
2. شروح جدول أعمال مرحلة تونس (WSIS-05/TUNIS/ADM/2)
3. مشروع جدول أعمال الاجتماع التنظيمي لمرحلة تونس (WSIS-05/TUNIS/ADM/3)
4. خطوط توجيهية لتوزيع المنشورات والوثائق وأي مواد مطبوعة أخرى في مقر القمة (WSIS-05/TUNIS/ADM/4)
5. خطوط توجيهية بشأن إجراء الأنشطة الموازية (WSIS-05/TUNIS/ADM/5)
6. مشروع جدول أعمال الجلسة العامة الثامنة والأخيرة (WSIS-05/TUNIS/ADM/6)

الملحق 2 ألف

المائدة المستديرة الأولى حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات

"من الالتزام إلى العمل: التنفيذ فيما بعد مرحلة تونس"

عُقدت المائدة المستديرة الأولى حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن موضوع "من الالتزام إلى العمل: التنفيذ فيما بعد قمة تونس" يوم 17 نوفمبر 2005 في تونس. وقد نُظِّم الاجتماع في شكل حوار مفتوح ساهم في إثرائه تبادل الخبرات الوطنية والاقتراحات العملية. وأدار المناقشة السيد غي أوليفييه سيجون، رئيس صندوق التضامن الرقمي، وحضرها عدد من كبار المدعوين منهم 9 من رؤساء الدول أو الحكومات والوزراء، و4 ممثلين للمنظمات الدولية، و3 ممثلين لقطاع الأعمال وممثلان للمجتمع المدني.

وانصب اهتمام المناقشة على السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها تعزيز تنمية مجتمع المعلومات. ولما كانت مرحلة تونس من القمة تركّز على التنفيذ، فقد ركّزت كثير من المساهمات على خطط أصحاب المصلحة بالنسبة لأنشطتهم في المستقبل.

وذكر المشاركون في الندوة أن سد الفجوة الرقمية يقتضي وضع استراتيجيات مختلفة على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية، وتتوقف هذه الاستراتيجيات على خصائص كل بلد وكل منطقة، بما في ذلك الخصائص الثقافية. وقد شهدت بلدان كثيرة تقدماً كبيراً في وضع استراتيجيات وسياسات إلكترونية شاملة، إلا أنه من المهم التأكيد على أن تلك الاستراتيجيات والسياسات تحتاج إلى تعديلات متواصلة نظراً لما يتسم به قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قدر عال من الابتكار والحركة. ووافق المشاركون على أن ثلاثة من المجالات، وهي مجالات الشراكات، ونهج تعدد أصحاب المصلحة، وتعزيز التعاون الدولي، هي من العوامل الرئيسية للنجاح وأن من الضروري تعزيزها.

وكان هناك إدراك عام بين المشاركين بأن من الضروري توفير استثمارات ضخمة في البنية التحتية إذا أريد تحقيق التوصيلية للجميع. إلا أن الموارد المالية، كما ذُكر، تستجيب إلى قوى السوق ولا تصل بالضرورة إلى المجتمعات المحلية الفقيرة في المناطق الفقيرة في الخدمات، ولذلك فمن الضروري إيجاد آليات تمويل مبتكرة في هذا الصدد.

ولم يقتصر تركيز النقاش على المسائل المتعلقة بالبنية التحتية وإنما أكد المشاركون أيضاً على أن المحتوى يتطلب مزيداً من الاهتمام من جميع أصحاب المصلحة، وذكروا أن من التحديات الخاصة في هذا الصدد إمكانات تطوير المحتوى المحلي باللغات الوطنية، وأكدوا على أن استبعاد اللغات الأصلية قد يكون من العقبات المهمة أمام مزيد من تطوير مجتمع المعلومات.

وأعرب المشاركون عن وجهة نظر تقول إنه من الضروري من أجل بناء مجتمع معلومات قابل للدوام بذاته، أن يولي أصحاب المصلحة مزيداً من الاهتمام لتطوير القدرات البشرية. فبالنظر إلى زيادة دور الخدمات الجديدة مثل الصحة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني وغيرها، لا بد أن يضمن أصحاب المصلحة أن يظل مجتمع المعلومات شاملاً للجميع وألا تكون هناك فرصة لخلق فجوات جديدة.

وأشار عدد من المشاركين إلى ضرورة أن يولي أصحاب المصلحة مزيداً من الاهتمام بالشباب، ذلك أن الجيل الجديد هو معقد الآمال في تحقيق تنمية خلاقة ومتواصلة ومستدامة. ولذلك لا بد من تأمين النفاذ لهم والمشاركة في مجتمع المعلومات بكل الوسائل. وأشاروا إلى أن الاستراتيجيات الإلكترونية المتجهة نحو الشباب على المديين المتوسط والطويل يمكن أن تؤدي إلى تغييرات هيكلية في كل اقتصاد. وذكروا أن من الضروري أيضاً إيلاء مسائل المساواة بين الجنسين مزيداً من الاهتمام في المناقشات وتشجيع اتخاذ إجراءات خاصة تؤدي إلى زيادة التوازن في مشاركة الجنسين.

وأكّد المشاركون على أن ما يتسم به قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ابتكارية وديناميةٍ يقتضي مراجعة مستمرة للاستراتيجيات الوطنية بالتركيز على تنمية مجتمع المعلومات. وبالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص فإن التقدم التكنولوجي السريع يتيح فرصاً جديدة لتعزيز التوصيلية ولتوسيع استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المكتسبة،

ولكن ذلك يقتضي من البلدان أن تكون على وعي بالأهداف التي تريد تحقيقها على المدى المتوسط والمدى الطويل ومن ثم أن تعمل على متابعة التقدم في هذا المجال.

وناقش عدد كبير من ممثلي البلدان النامية استراتيجيات مختلفة تهدف إلى تعزيز التوصيلية، فأشار بعضهم إلى أن التركيز على المجتمعات أولاً يمكن أن يؤدي إلى نتائج ملموسة على مدى فترة قصيرة جداً حتى مع عدم توفر إمكانيات مالية كبيرة، وهم يعتبرون أن مما يحقق نتائج فعالة في هذا الصدد إنشاء مراكز متعددة الوسائط أو مراكز معرفة، فهذه المراكز تعمل على المدى المتوسط والمدى الطويل على تطوير القدرات البشرية بدرجة تمكّن السكان من الاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأكد المشاركون على الدور الحاسم الذي يقوم به القطاع الخاص في تطوير مجتمع المعلومات، كما أكدوا على التحدي الكبير الذي يواجه أصحاب المصلحة في العثور على نماذج عمل مناسبة تؤدي إلى عائد للاستثمارات حتى في العالم النامي. وذكروا أنه حتى في الظروف التي يمثل فيها عامل عدم الاستطاعة مشكلة رئيسية أمام نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإن آليات التمويل المبتكرة يمكن أن يكون لها دور مهم.

وأكد المشاركون أن رصد مجتمع المعلومات ضروري لتحقيق المزيد من التقدم، فعن طريق قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن إيجاد الوسائل التي تمكّن من وضع أفضل السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. ولا يزال الطريق طويلاً أمام تحقيق هذه الغاية، ذلك أن بعض البلدان تواجه مشاكل في وضع إحصاءات يُعتمد عليها وتكون قابلة للمقارنة، وفي هذا الصدد فإن مساعدة مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية، مسألة لا غنى عنها.

المشاركون:

مدير الندوة: السيد غي أوليفييه سيجون، رئيس صندق التضامن الرقمي

الأمين: السيد عبد الكريم بوسعيد، الاتحاد الدولي للاتصالات

رؤساء الدول أو الحكومات والوزراء (بالترتيب الألفبائي الإنكليزي)

سعادة السيد لورانس–جان برينكهورست، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الاقتصادية، هولندا
سعادة السيدة لويزا دياس ديوغو، رئيسة وزراء موزامبيق
سعادة السيد خوسيه ماريانو غاغو، وزير العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي، البرتغال
سعادة الدكتور طارق كامل، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مصر
سعادة السيد داتو سيري ليم كينغ يايك، وزير الطاقة والمياه والاتصالات، ماليزيا
سعادة الدكتور عبد المعين خان، وزير العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بنغلاديش
سعادة الحاج علي ماهاما، نائب رئيس جمهورية غانا
سعادة السيد زولت ناجي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، رومانيا
سعادة السيد جاسبار تارت، أمين الرئاسة لشؤون الابتكارات الحكومية، جمهورية بنما

المنظمات الدولية (بالترتيب الألفبائي الإنكليزي)

السيد باولو غارونا، القائم بأعمال الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)
الدكتور كيم هاك–سو، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP)
الدكتور سوباكاي بانيتشباكدي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
السيدة كاثرين سيبرا، نائبة رئيس البنك الدولي

أوساط الأعمال (بالترتيب الألفبائي الإنكليزي)

السيد كيران كارنيك، رئيس الجمعية الوطنية لشركات البرمجيات والخدمات (الهند) (NASSCOM)
السيد أحمد محجوب، المدير التنفيذي لاتصالات تونس
السيد بول تووومي، المدير التنفيذي لمؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)

المجتمع المدني (بالترتيب الألفبائي الإنكليزي)

السيد غبينغا سيزان، مدير برنامج قرية لاغوس الرقمية في لاغوس، إنجازات شباب نيجيريا، نيجيريا
السيد بارميندر جيت سينغ، المدير التنفيذي، تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير

الملحـــق 2 باء

المائدة المستديرة الثانية حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات

"من الالتزام إلى العمل: التنفيذ فيما بعد مرحلة تونس"

عُقدت المائدة المستديرة الثانية حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات وموضوعها "من الالتزام إلى العمل: التنفيذ فيما بعد مرحلة تونس" بعد ظهر يوم 17 نوفمبر 2005، وقد نُظِّمت المائدة المستديرة في شكل حوار مفتوح أثراه تبادل الخبرات الوطنية والاقتراحات العملية. وقام بإدارة المناقشة السيد يوشينوري إيماي، المحرر التنفيذي، بهيئة الإذاعة اليابانية. وكان من بين كبار الضيوف عشرة من رؤساء الدول أو الحكومات والوزراء، وأربعة ممثلين للمنظمات الدولية، وممثلان لقطاع الأعمال، وأربعة ممثلين للمجتمع المدني.

وقد دار النقاش في المائدة المستديرة الثانية حول الإنجازات والتحديات في تنفيذ أهداف ومقاصد خطة عمل جنيف. وأكّد المشاركون على أنه لا يمكن اتّباع نموذج واحد في تنفيذ استراتيجيات وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تحرير الاتصالات وخصخصة شركات تشغيل الاتصالات الحكومية، ومزيج التكنولوجيات، واستخدام الشراكات. واتفق المشاركون في أثناء النقاش على أنه لا بد للبلدان من وضع استراتيجيات وحلول تعكس خصائص كل منها والموارد المتاحة لها.

وذُكر أن كثيراً من الحكومات قد تنظر نظرة مختلفة إلى إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم فإنها تولي اهتماماً مختلفاً لمسائل معينة مثل تكنولوجيات التوصيلية المختلفة (السلكية أو اللاسلكية، عريضة أو ضيقة النطاق)، أو تطبيقات مختلفة (الحكومة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والزراعة الإلكترونية). وذكر ممثلو البلدان النامية على وجه الخصوص أنه بسبب ندرة الموارد المالية والمسائل الأخرى المتعلقة بالتنمية فإنهم مضطرون إلى تحديد أولويات في هذا الصدد.

وذكر المشاركون أن من بين أهم التحديات التي تواجه تحقيق مجتمع معلومات شامل فعلاً تطوير البنية التحتية، وزيادة النفاذ، وإتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قدر الاستطاعة المالية، وتوفر الموارد المالية لتنفيذ الخطط الوطنية. وذُكر أيضاً أن كفاءة استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزداد بارتباطها بخطط التنمية الوطنية بما في ذلك خطط التعليم والصحة والبحث العلمي والتجارة. وأكد ممثلو قطاع الأعمال على الإنجازات التي تحققت في خفض تكلفة النفاذ إلى التكنولوجيات الضرورية، مثل الهاتف المتنقل. وأشاروا أيضاً إلى أن الحكومات تقوم بدور أساسي في تهيئة بيئة تمكينية تعمل على الإسراع بالنمو في قطاع الاتصالات.

وأكد المشاركون أن عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات قد حققت تقدماً كبيراً فيما يتعلق بتنمية مجتمع المعلومات، إلا أنه لا تزال توجد كثير من القضايا التي تحتاج إلى حلول. وذُكر أنه إذا أُريد تهيئة مجتمع معلومات قابل للاستدامة فإن على الحكومات وضع أطر مؤسسية متينة تمكّن من تهيئة بيئة تمكينية تنافسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وذُكر أيضاً أن كثيراً من البلدان لا تزال تواجه مشكلة العثور على النموذج التنظيمي الأمثل. وأُعرب عن تقدير كبير للدور المساند الذي تقوم به المنظمات الدولية والوكالات الإنمائية. وذُكر أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطور بسرعة كبيرة كما أن طبيعته تتغير بتقدُّم التكنولوجيا وهذا ما يجعل واضعي السياسات والهيئات التنظيمية في مواجهة كثير من التحديات الجديدة التي تتطلب تعاوناً دولياً على الأقل فيما يتعلق بتبادُل أفضل الممارسات.

ووافق جميع المتحدثين على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر تأثيراً إيجابياً على أداء الاقتصاد في كل بلد، لأن هذه التكنولوجيات تزيد من الإنتاجية وتتيح الوصول إلى أسواق جديدة، كما أنها بالنسبة لكثير من الكيانات تمثل الفرصة الوحيدة لتسويق أنشطتها على نطاق دولي. وأكد المشاركون أيضاً أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر مكاسب كبيرة في مجال الإنتاجية للدولة نفسها، ذلك أن التطبيقات الإلكترونية الحديثة تمكّن من تقديم مزيد من الخدمات الحكومية عن طريق

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن نجاح الحكومة الإلكترونية لا يعتمد بشكل كامل على البنية التحتية للنفاذ وإنما لا بد للبلدان، إذا أرادت تعظيم فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن تستثمر في تنمية القدرات البشرية أيضاً. وذُكر أن زيادة المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُعتبر من أهم التحديات الإنمائية.

واتفق المشاركون على أن سد الفجوة الرقمية لا يمكن تحقيقه دون مساهمة جميع أصحاب المصلحة. وفي هذا السياق ذكر ممثلو المجتمع المدني أن من المهم للحكومات والمجتمع الدولي تشجيع اشتراك المجتمع المدني في أنشطة متابعة القمة وتشجيع إدماج جميع الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، ومنها المعوَّقون. وأكد المتحدثون على ضرورة وجود معايير مفتوحة من أجل الحفاظ على الإطار الشامل لمجتمع المعلومات، وأكدوا على أنه لا بد من إيلاء اهتمام أكبر للمسائل المتعلقة بالمحتوى في سياق عملية تطوير مجتمع المعلومات المستدام.

وأكد المتحدثون على أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في عملية تطوير مجتمع المعلومات، فالحركية الشديدة التي يتسم بها الابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعود في قوتها إلى الإنفاق الكبير على أعمال التطوير والبحث، ويعمل القطاع الخاص جاداً من أجل توفير التوصيلية بأسعار ميسرة للمستهلك وإنتاج تكنولوجيا رخيصة وتطبيقات مناسبة. ويلعب نهج تعدُّد أصحاب المصلحة دوراً مهماً بالنسبة للقطاع الخاص، كما أن التعاون الجيد مع الحكومات وكذلك مع كيانات المجتمع الدولي، على مختلف مستويات التعاون، سوف يمكّن من تحقيق أهداف التوصيلية الشاملة بحلول عام 2015. وأشار المتحدثون إلى أن القطاع الخاص ينظر إلى عملية سد الفجوة الرقمية بتفاؤل كبير، ويُنتظر بحلول عام 2010 توصيل بليون آخر من البشر عن طريق الخدمة المتنقلة.

وقال متحدثون إنه لا ينبغي في عملية التنمية النظر إلى النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره مجرد استخدام التكنولوجيا وإنما يجب أن يشمل القدرة على استيعاب التكنولوجيا وإنتاج وتصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن يكون بوسع البلدان القيام بأعمال البحث والتطوير والمشاركة في مجتمع المعلومات بأن تكون جزءاً من العرض العالمي – ولا يقتصر دورها على أن تكون جزءاً من الطلب – بالنسبة لتلك المنتجات. واستشهد في ذلك بالكتاب الأزرق الذي يشمل سياسات الاتصالات في منطقة أمريكا اللاتينية.

وأكد المشاركون على أن المنظمات الدولية والوكالات الإنمائية هي جزء لا يتجزأ من عملية سد الفجوة الرقمية، فعلى مدار السنوات الأخيرة قامت تلك المنظمات بإدارة مشاريع متنوعة واكتسبت خبرات واسعة ستكون مفيدة في مرحلة التنفيذ. وأكدوا أيضاً على أهمية دور هذه المنظمات الدولية والوكالات الإنمائية في إقامة شراكات متعددة أصحاب المصلحة بالنسبة لمستقبل مجتمع المعلومات. وأعربوا عن التقدير للمبادرات من نوع "توصيل العالم" وهي مبادرة تعمل على تيسير الحوار المتعدد أصحاب المصلحة.

المشاركون:

مدير الندوة: السيد يوشينوري إيماي، المحرر التنفيذي بهيئة الإذاعة اليابانية

الأمين: السيد عبد الكريم بوسعيد، الاتحاد الدولي للاتصالات

رؤساء الدول أو الحكومات والوزراء (بالترتيب الألفبائي الإنكليزي)

سعادة السيد الفاريث هوث، وكيل وزارة الاتصالات، المكسيك

سعادة السيد أبسالوم سيمبا دلاميني، رئيس وزراء سوازيلاند

سعادة السيد إغناثيو غونزالث بلاناس، وزير المعلومات والاتصالات، كوبا

سعادة السيدة ديالو حاجة عيساتو بيلا، وزيرة المعلومات، جمهورية غينيا

سعادة السفير مسعود خان، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، باكستان

سعادة السيد سورات كلينبارتوم، وزير المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، تايلاند

سعادة السيد موريس لوينبرجر، نائب رئيس الاتحاد السويسري، سويسرا
سعادة السيد ماريو غييرمو مورينو، وزير الاتصالات، الأرجنتين
سعادة السيد باكاليتا موسيسيلي، رئيس وزراء ليسوتو
سعادة السيد فيليب بولويل، وزير التجارة والعلم والتكنولوجيا، جامايكا

المنظمات الدولية (بالترتيب الألفبائي الإنكليزي)

السيد روبرتو بلوا، نائب الأمين العام، الاتحاد الدولي للاتصالات
السيد خوسيه لويس ماشينيا، الأمين التنفيذي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (UNECLAC)
السيد خوسيه أنتونيو أوكامبو، نائب الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة
السيدة ميرفت التلاوي، الأمين التنفيذي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UNESCWA)

أوساط الأعمال (بالترتيب الألفبائي الإنكليزي)

السيد إيفون ليرو، نائب رئيس شركة سيسكو للأنظمة
السيد فيلي سنبيك، نائب الرئيس التنفيذي، شركة نوكيا

المجتمع المدني (بالترتيب الألفبائي الإنكليزي)

السيد محمد إلياس بن مرزوق، رئيس المنظمة التونسية لشباب الأطباء بلا حدود
السيد مونتيان بونتان، رئيس جمعية النور للعميان، تايلاند
السيدة تاتيانا إرشوفا، المدير العام، معهد مجتمع المعلومات، الشراكة العالمية للمعرفة
السيدة أنرييت إسترهوسين، المدير التنفيذي، جمعية الاتصالات التقدمية

الملحق 2 جيم

تقرير الفريق الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

الفريق الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات:

"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية"

عُقد اجتماع الفريق الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية يوم 16 نوفمبر 2005 في تونس أثناء القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ونُظّم الاجتماع على أساس نسق دينامي يسهل الحوار المفتوح بين أعضاء الفريق والمستمعين. وأدار النقاش البروفسور إيلي ناعوم من جامعة كولومبيا. وتكوَّن الفريق من أشخاص بارزين هم:

- سعادة السيد لورانس جان برينكورست، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الاقتصادية في هولندا
- الدكتور باب ضيوف، رئيس جمعية "المهاجرون الإفريقيون من أجل مجتمع المعلومات" (DAPSI)
- سعادة السيد فيليب بولويل، وزير التجارة والعلم والتكنولوجيا في جامايكا
- السيد نوح سامارا، المدير التنفيذي لمنظمة الفضاء العالمي
- السيد يوشيو أوتسومي، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

ذكر المشاركون في النقاش أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى إشاعة الاستفادة القصوى من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل البشر. وقالوا إن الدول حين تتوصل إلى اتفاق سياسي على ضرورة توسيع مجتمع المعلومات فإنما تقرّ بأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي من الأدوات الهامة في الكفاح من أجل القضاء على الفقر، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية المبتغى تحقيقه في سنة 2015. وقالوا إن تركيز اهتمام القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلة تونس على آليات التنفيذ إنما يفتح آفاقاً جديدة أمام زيادة التوسع في مجتمع المعلومات في المستقبل.

وأكد المشاركون في النقاش، وكذلك الحضور، على ضرورة مواصلة الحوار المتعدد أصحاب المصلحة الذي بدأ في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأكدوا على أن إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية القمة العالمية كان له دور حيوي في نجاح القمة، فأصحاب المصلحة قادرون على زيادة الوعي عند السكان وتحديد احتياجاتهم، وفي نفس الوقت فهم قادرون على تقديم أفضل الحلول، وعلى الرغم من الصعوبات الكثيرة التي يواجهونها في عملياتهم اليومية فإنهم قادرون على إقامة شبكات الاتصال وعلى وضع استراتيجيات مناسبة لكثير من أغراض التنمية، بما في ذلك جميع الأهداف المحددة كأهداف للألفية، وذلك عن طريق تآزر جهودهم مع جهود القطاع الخاص والحكومات.

وأكد المشاركون في النقاش على أن الفجوة الرقمية تمثل تحدياً أمام جميع أصحاب المصلحة، وذكروا أن النُهج المتبعة من أجل سد الفجوة الرقمية تختلف باختلاف خصائص كل بلد وتتأثر بها، وأعربوا عن ضرورة ألاّ يقتصر النقاش الجاري بشأن الفجوة الرقمية على مسائل النفاذ، ذلك أن التقدم التكنولوجي والبيئة المتطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يفرضان ضرورة التركيز على مجال أوسع عند التصدي للفجوة في المعلومات. وبيّنوا أن النفاذ إلى المعلومات مهم لجميع البلدان النامية وأن أي نوع من أنواع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يكون قادراً على تحقيق التوصيل إنما هو مهم لزيادة تطوير مجتمع المعلومات العالمي. وأشاروا إلى ضرورة استعمال جميع وسائل الاتصالات المتاحة من أجل سد الفجوة الرقمية. وبالنظر إلى الطلب الشديد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية وإلى مواردها المالية المحدودة فقد يكون من الممكن الاستفادة من التجهيزات التي استُعملت من قبل في بلدان العالم المتقدم لإتاحة فرص جديدة أمام تلك الدول. وذكر أعضاء

الندوة أن من واجب أصحاب المصلحة، في سعيهم لسد الفجوة الرقمية، أن يسهموا في تحقيق لا مركزية المعلومات، عملاً على سد فجوة المعلومات في العالم.

وأشار المشاركون في النقاش إلى أنه قد تم تطوير كثير من الاستراتيجيات المختلفة وتشغيلها من أجل سد الفجوة الرقمية. وذكر المشاركون في النقاش، وكذلك أعضاء من الجمهور، أن الفروق في خصائص كل من الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة تجعل من الصعب على البلدان النامية تطبيق أفضل الممارسات السائدة في العالم المتقدم في ظروفها الخاصة. فعلى سبيل المثال قد يكون من المناسب، بالنظر إلى العقبة الكبيرة التي تمثلها عدم الاستطاعة المالية لدى السكان في كثير من البلدان النامية التشجيع على التوصيل المجتمعي من أجل تحقيق انتشار سريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عملاً على سد الفجوة الرقمية. ذلك أن إقامة مراكز اتصالات مجتمعية في أنحاء البلد من شأنه أن ينشئ بيئة تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تكون مستدامة من خلال التعاون بين الحكومات والمنظمات المحلية غير الحكومية وأصحاب الأعمال من القطاع الخاص، وهو نموذج يجري تنفيذه في كثير من البلدان في الوقت الحاضر.

وتطرق النقاش إلى حلول أخرى ممكنة لسد الفجوة الرقمية، وانتهت إلى أن الشراكات هي عامل أساسي في تحقيق النجاح في هذا المجال. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن تتآزر جهودهم من أجل الإسراع في عملية توصيل المجتمعات، ومن ثم ينبغي تعزيز نهج تعدد أصحاب المصلحة، وهو إحدى سمات عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وذُكر في النقاش تقديرات تقريبية لتكلفة توصيل بليون آخرين من البشر بخدمات الاتصالات، فأشير إلى أنها لا تتعدى واحداً في المائة من الاستثمارات السنوية في العالم، وهو ما يبرهن على وجود إمكانية كبيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويحفز على إقامة شراكات جديدة ناجحة تساعد على سد الفجوة الرقمية. وأعرب المشاركون عن تقديرهم للمبادرات التي تشجع إقامة شراكات مستدامة متعددة أصحاب المصلحة، على غرار مبادرة "توصيل العالم"، وذكروا أنه ينبغي أيضاً العمل على إقامة آليات تمويل مبتكرة. واقترحوا أن تقوم البلدان النامية بالتعاون مع الشركاء الجدد في وضع نماذج أعمال تتسم بالكفاءة تهيئ حوافز لاستثمارات القطاع الخاص، وذُكر في هذا الصدد، كمثال، نموذج التمويل المتناهي الصغر الذي وضعته مؤسسة غرامين. وناقش المجتمعون قيمة المبادرات الدولية، بما في ذلك صندوق التضامن الرقمي، وأوضحوا أنه مع أن الصندوق يمثل أهمية كبيرة لسد الفجوة الرقمية فإنه يحتاج إلى المزيد من المشاركين.

ومن المسائل التي أثيرت مسألة المدة اللازمة لتوصيل بليون آخر من البشر بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فذكر المشاركون في النقاش أن سد الفجوة الرقمية يحتاج إلى برامج استثمارية كبيرة وإلى تهيئة بيئة تمكينية، وأن من واجب أصحاب المصلحة أن ينظروا في كيفية تهيئة مزيد من الحوافز من أجل حشد جهود الأطراف التي تستطيع توسيع الشبكات واجتذاب مستعملين جدد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقالوا إن هذا الأمر مهم جداً خاصة بالنسبة للمناطق النائية التي لا يناسب فيها كثيراً نموذج الأعمال التقليدي الذي يركّز على عائد الاستثمار. وذُكر أن تكنولوجيا اللاسلكي الجديدة تهيئ فرصاً جديدة لتقديم توصيلية بأسعار محتملة إلا أنها تحتاج إلى وقت وإلى موارد مالية. وأشار المتحدثون إلى أن كثيراً من البلدان أقامت صناديق للخدمة الشاملة من أجل دعم تنمية البنية التحتية إلاّ أن الأمر لا يزال يحتاج إلى آليات لتوفير تمويل تكميلي.

وأشار المشاركون في النقاش إلى أن للحكومات دوراً مهماً في تصميم الإطار المؤسسي، وذكروا أن التوسع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكن وقفه، وهو يتطلب سياسات شاملة يهتدي بها في توسعه وفقاً لخطط التنمية الوطنية كما يحتاج إلى إطار تنظيمي تمكيني يسمح بانتشار تلك التكنولوجيات. وتمثل الثورة التكنولوجية تحدياً كبيراً من حيث الحاجة إلى تهيئة بيئة مؤسسية جديدة تساعد على تطوير الأسواق وتمكّن من تحقيق أهداف التوصيلية في المستقبل القريب. وهذه خيارات تواجه جميع الحكومات بشكل مماثل، ومن ثم فإن دعم المنظمات المتعددة الأطراف الحالية في تحقيق هذه الأهداف هو أمر لا مفر منه. وشدد المشاركون في النقاش بوجه خاص على أهمية تعزيز تبادل أفضل الممارسات في هذا المجال، وأشير في هذا الصدد إلى نموذج الهند واستراتيجيتها من أجل توصيل المناطق النائية، والذي يُستفاد منه أن تهيئة بيئة تمكينية يمكن في كثير من الأحيان أن يكون استراتيجية أكثر كفاءة وفاعلية من مجرد استعمال آليات التمويل التقليدية. واتضح من النقاش أنه مع

التوسع في الوسائط الإلكترونية يزداد اهتمام الجمهور بتعدد اللغات، وقد أصبحت هذه المسألة تحدياً جديداً أمام واضعي السياسات ومنظمي الاتصالات للنظر في وضع آليات جديدة تعزز تطوير المحتوى باللغات المحلية.

وأكد المشاركون في النقاش على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تهيئ كثيراً من الفرص الجديدة أمام البلدان النامية والبلدان المتقدمة، فقد أصبح العالم بشكل متزايد أكثر عالمية بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن خلال هذه التكنولوجيات يمكن لكثير من الاقتصادات أن تحصل على النفاذ إلى أسواق جديدة، وقد يسَّرت هذه التكنولوجيات لكثير من الكيانات الحصول على موطئ قدم في التجارة العالمية وفي نقل أنشطتهم إلى العالم الخارجي وتوريد ما يقدمونه من سلع أو خدمات.

وأكد المشاركون في النقاش أيضاً على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تهيئ فرصاً جديدة للإسراع بالتنمية ولكنها في نفس الوقت تخلق أخطاراً جديدة، فقد أصبح هاجس الأمن السيبراني والخصوصية والرسائل الاقتحامية وغيرها تحديات كبيرة أمام جميع أصحاب المصلحة، ويحتاج الأمر إلى تعاون وثيق بين الجميع وكذلك إشراك المنظمات الدولية في تعزيز الحوار الدولي حول هذه المسائل عملاً على التصدي لتلك التهديدات الجديدة.

وفي الملاحظات الختامية، أكّد المشاركون في الفريق على الدور الهام للقمة العالمية لمجتمع المعلومات باعتبارها أهم الاجتماعات العالمية في عام 2005 التي تتناول المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفيها أكّدت البلدان، إدراكاً منها للقيمة الفائقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استعدادها لمواجهة التحديات المتصلة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز التنمية والإسراع بها.